السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وقضايا التعاون المشترك

د. محمد عبد الفتاح الحمراوي*

مستخلص

تسعي الدراسة الي تحليل التوجهات الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعتبر منطقة نفوذ أمريكية، وذلك من خلال تبيان واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين وتلك الدول، مع التركيز على أهمية بعد الطاقة في تلك العلاقات، خاصة في ظل سعي الصيني إلى توسيع مصالحها العالمية، حيث أولت اهتماما بمنطقة الخليج، نظرا لكون هذه المنطقة من المحتمل أن تكون نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف "بطريق الحرير البري والبحري للقرن الواحد والعشرين"، والتي من شأنها أن تقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو زيادة فرص الشراكة والتعاون.

كلمات مفتاحية:التوجهات؛ العلاقات؛الاقتصاد؛ دول الخليج العربي؛ التعاون؛ الصين.

Abstract:

This study examines the Chinese orientations towards the Gulf Cooperation Council countries, which constitute in combination an American sphere of influence. The reality of economic relations between China and these countries is to be analyzed, with a focus on the importance of the energy aspect of these relations. As a result of China's quest to expand its global interests, the Gulf region has a special status in its foreign policy agenda, given the fact that this region is more likely to be the meeting point of the economic belt known as the "Land and Maritime Silk Road of the Twenty-first Century," which would generate global economic grow and increase opportunities for partnership and cooperation.

Key Words: Orientations; relations; Economy; Arab Gulf States; China.

* مدرس بقسم العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة دمنهور

Email: dr.m.elhamrawy@gmail.com

مقدمـــة:

يعد التنامي المستمر لمكانة الصين على الساحة الدولية، أحد السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية، وأصبحت الصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها الســكانية العاليـــة، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة، ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات مع مختلف الدول وعلى مختلف المجالات وتمثل السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي أحد تلك هذه السياسات الدولية حيث ترتبط معها منطقة الخليج بعلاقات تعاونية اقتصادية وسياسية تمثلت في احترام كل طرف لقضايا الطرف الاخر وتطوير العلاقات فيما بينهما في مختلف المجالات بما يخدم المصالح القومية لكل منهما.

شهدت العلاقات الخليجية – الصينية بعد مطلع التسعينات من القرن الماضي نموا متزايدا، خاصة عقب احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وما اعقبها من تطورات سياسية دولية مرورا بالأزمة المالية العالمية وانتهاء بالأزمة الروسية الأوكرانية، وتعد منطقة الخليج العربي أحد محاور اهتمام الاستراتيجية الصينية في المجال الدولي، ومع ذلك، فقد ظل الدور الصيني مقتصرا على التبادلات التجارية، والثقافية، وقد كانت الصين دائماً تنظر إلى الدول الخليج العربي بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتبارها" منطقة تشابك "في الصراع بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص من الناحية الاستراتيجية والجيو اقتصادية، لما تمثله هذه المنطقة من أهمية في استراتيجيات القوي العالمية، لا سيما الصين كقوة عظمي لما تملكه دول مجلس التعاون الخليجي من موارد طبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي حيث يقدر احتياطي منطقة الخليج العربي من النفط الخام والغاز الطبيعي ما نسبته٤٠% من اجمالي الاحتياطي العالمي بينما شكل انتاج المنطقة من النفط والغاز ما يقرب من ١٨% من اجمالي الإنتاج العالمي، وتأتي أهمية البحث ايضا من كون أمن الطاقة يمثل أهمية للصين مع تزايد حاجتها من النفط الخام لضمان استمرار نموها الاقتصادي وهو ما جعل السياسية الخارجية تهتم بدول مجلس التعاون الخليجي وتبني استراتيجيات لخلق علاقات مع الدول النفطية بالمنطقة.

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف، تتمثل في:

- البحث في الأهمية الجيوبولتيكية والسياسية لمنطقة الخليج العربي
- تحليل الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية.
- تحديد أبرز محددات السياسة الخارجية الصينية المعاصرة
- بيان أهم محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.
- تناول واقع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي
- بيان أهمية البعد الطاقوي في علاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي.

- تناول مبادرة "الحزام والطريق" الصينية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي منها.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف علي مدي قدرة الصين في ضوء ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية علي تبني سياسة خارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خاصة وان الصين أصبحت ثاني اكبر مستورد للطاقة (النفط والغاز الطبيعي) وهو ما دفعها الي تبني استراتيجية تضع منطقة الخليج العربي ضمن اولياتها لضمان استمرار حصولها علي الطاقة لاستمرار عجلة الإنتاج والنمو الاقتصادي لها، وعليه تسعي الدراسة الي تحليل التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وبالتطبيق على موضوع الدراسة يمكن صياغة المشكلة البحثية في تساؤل رئيسي تسعي الدراسة للإجابة علية وهو كالاتي:

ما هي أبرز التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وما هو أسلوب الصين في سبيل تحقيق أهدافها؟

<u>ويتفرع من سؤال الدراسة الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية ستجيب عنهم الدراسة كالتالي:</u>

- ما طبيعة السياسة الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
- ما هي المبادئ التي تنتهجها في سبيل تنفيذ سياستها الخارجية
- ما محددات السياسة الخارجية الصينية المعاصرة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
- ما هو حجم المصالح الصينية في منطقة الخليج العربي
- ماهي تحولات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
- ما هو مستقبل العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي

منهج الدراسة: للتوصل الي إجابة على أسئلة الدراسة سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح وتحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك تسعى الدراسة إلى توضيح كافة التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية. وتعتمد كذلك على اقتراب المصلحة الوطنية* لفهم وتفسير أولويات وأهداف السياسة الصينية والتعرف على مدي تأثير المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار تلك المصالح هي المحرك الحقيقي لسلوك الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. وكذلك فأن السبب الرئيس للصراع في التفاعلات الدولية هو تعارض المصالح الوطنية للدول، وتفسير المصلحة الوطنية للدولة وتحديدها متغير بحدود فهم وادراك صناع القرار السياسي لمصالح الدولة.

محاور الدراسة: من اجل التوصل الي حلول لمشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها ولتحليل التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي سوف يتم دراسة ما يلي:

- أولاً: الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الخليج العربي
- ثانياً: محددات السياسة الخارجية الصينية المعاصرة
- ثالثاً: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الصينية

- رابعاً: العلاقات الصينية الخليجية
- خامساً: أمن الطاقة كمحرك للسياسة الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
- سادساً: التحولات الاستراتيجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بعدد من الخصائص الجيوستراتيجية والجيو اقتصادية الهامة التي جعلتها تكتسب أهمية في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى نظرا لموقعها الاستراتيجي والامتداد الجغرافي لسواحلها علي البحار اكسبتها بعدا جوهريا مما جعلها تشكل محورا هاما من محاور الاستراتيجية الدولية بجوابها المختلفة، وتكتسب منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية الجديدة وتعد أحد محاور اهتمام الاستراتيجية الصينية في المجال الدولي، ومع ذلك، فقد ظل الدور الصيني مقتصرا على التبادلات التجارية، والثقافية، وقد كانت الصين دائماً تنظر إلى الدول الخليج العربي بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتبارها" منطقة تشابك "في الصراع بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ.[١] كما تحظي منطقة الخليج العربي بأهمية جيوبولتيكية كونها نقطة اتصال بين القارات جعلها موضع للتنافس والصراع الإقليمي والدولي في ظل التحولات السياسية الدولية عبر الزمان والذي جعل منها ساحه ومسرح للتفاعل والتأثير الدولي علي مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وعليه جاء الاهتمام الصيني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي مدفوعة بتطلعات جيوسياسية من خلال توظيف التطورات التي تشهدها المنطقة لخدمة المصالح الاستراتيجية الصينية والحيوية بمنطقة الخليج العربي من خلال تقوية علاقتها بدول المنطقة علي نحو يفضي الي شراكات استراتيجية بين الصين ودول المنطقة.[٢]

تعد منطقة الشرق الأوسط أحد اهم الاقاليم في العالم لامتلاكه لمصادر الطاقة (النفط والغاز) والذي بدأ اكتشافه خلال النصف الاول من القرن العشرين بداية من إيران ثم السعودية والعراق وتعاظمت اهمية هذه المنطقة كونها تحتوي على اهم المنتجين للنفط واحتوائها على ما يقرب (٥٥%) من احتياطي النفط العالمي.[٣] اذ تتواجد خمس دول من المنطقة ضمن الدول الست صاحبة اعلى احتياطي نفطي على مستوى العالم، بحيث تأتي السعودية بالمرتبة الاولى من حيث الاحتياطي والذي يبلغ حوالي (٢٦١) مليار برميل وتأتي إيران في المرتبة الثالثة بحوالي (١٢٥) مليار برميل ثم العراق بالمرتبة الرابعة (١١٥) مليار برميل ثم الكويت (٩٩) مليار برميل واخيرا الامارات التي تملك حوالي (٩٧) مليار برميل، وهو امر يعزز اهميتها الاستراتيجية لدى الصين والدول الكبرى.[٤]

١- أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للصين: -

جاء سعي الصين تجاه تلك المنطقة لما تتميز به من أهمية جيو-اقتصادية بالنسبة للصين مستنده الي استخدام القوة الناعمة في سياستها الخارجية وهو ما ادي الي توجه الصين الي منطقة الخليج العربي لكونها تمثل مجالا اقتصاديا كبيرا للاستثمار والتجارة الصينية وكما زاد أيضا من أهمية المنطقة اكتشاف النفط والغاز بكميات هائلة بها مع

مطلع القرن العشرين. حيث بلغ انتاج منطقة الخليج من الغاز الطبيعي ما يقرب من (٦٦٤٥١٦) مليون متر مكعب سنويا وهو ما يشكل نسبة (١٨%) من اجمالي الإنتاج العالمي. وتعد منطقة الخليج العربي مصدر مهم من مصادر الطاقة بالنسبة للصين التي تستورد ما يقرب (٥١%) من مجمل وارداتها حسب احصاءات عام ٢٠١١ وتأتي السعودية بالمرتبة الاولى في تجهيز الصين بالنفط من بين جميع الدول المنتجة للنفط عالمياً وبالرغم من ذلك فإن الصين تعمل على زيادة وارداتها من المنطقة كونها أقرب المناطق المنتجة الطاقة بالنسبة اليها من خلال اعتمادها على النفط من باقي دول المنطقة الاخرى كالكويت والامارات.[٥] وتمتلك بلدان الخليج العربي احتياطيات ضخمه من النفط اذ بلغ احتياطيها ما يقرب من (٤١٥٥٩) مليار متر مكعب عام ٢٠١٦ حيث تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على أكثر من ٤٠% من احتياطي النفط العالمي والذي يعد المحرك الأساسي لعملية الإنتاج والتنمية بالصين.[٦]

ويعزز ما سبق هو ان الصين في سعيها الي استمرار نموها الاقتصادي أصبحت أكثر احتياجا الي النفط ما جعلها اول وأكبر مستهلك للطاقة بالعالم وثاني أكبر دولة مستوردة للنفط وأصبحت دول الخليج العربي أكبر مصدري النفط للصين حيث تعتمد الصين على ما يقرب من ٦٠% من امدادات الطاقة لها من دول منطقة الخليج العربي، وترتبط الصين بعلاقات تاريخية مع دول المنطقة وشهدت المنطقة تطورا في تلك العلاقات على المستوي الاقتصادي والتكنولوجي.

وتمثل أيضا المنطقة بالنسبة للصين ركيزة استراتيجية مهمة في مشروعات الربط الاقتصادي على المستوي الدولي عبر مبادرة (الحزام والطريق) والتي طرحها الرئيس الصيني (شي جينيبنغ) في كازاخستان عام ٢٠١٣ كاستراتيجية عالمية جديدة للصين تقوم علي مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.[٧] وهو مشروع يهدف الي انشاء طريق يصل طوله ما يقرب من ١٢ ألف كم يمتد بدءً من شنغهاي بالصين انتهاء بالعاصمة البريطانية لندن، وتكمن أهمية المبادرة بشموليتيها حيث يدخل في مسارها ٦٩ دولة وعدد سكان يقارب ٤،٥ مليار نسمه، كما تستهدف احياء التحالفات الاقتصادية مع دول (طريق الحرير) والاندماج مع الأراضي الاوربية الاسيوية عبر شبكة من ممرات النقل والبني التحتية بهدف زيادة الترابط الصيني اقتصاديا مع القارات الثلاث (اسيا وأوروبا وافريقيا).[٨] ويتكون (الحزام والطريق) من طرق بريه تسمي الحزام الاقتصادي لربط الصين ومنطقة الخليج والشرق الأوسط وأوروبا، وطريق بحري يعرف باسم طريق الحرير البحري والذي يبدأ من موانئ الصين وصولا الي جنوب شرق اسيا وجنوب اسيا وشرق افريقيا مروا بالخليج والعربي والشرق الأوسط والبحر المتوسط الذي أصبح يمثل الركيزة الرئيسية للسياسة الصينية تجاه المنطقة ومحورا للعلاقات الصينية الخليجية، وتهدف الصين الي إحياء طريقي الحرير البحري (الحزام) والبري (الطريق) اللذين كانا يربطان الصين بالعالم منذ الالاف السنين.[٩]

وعليه فقد أبدت الصين ترحيبا كبيراً بمشاركة الدول العربية والخليجية خاصه بمبادرة الحزام والطريق وذلك لما تحظي به من أهمية استراتيجية ولوجستية في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والاسيوية، ويعد التعاون الاقتصادي في اطار مبادرة الحزام والطريق من ابرز ملامح التعاون الصيني العربي، وعليه فقد جاء ترحيب المملكة العربية السعودية بهذه المبادرة لا سيما ان المشروع قد يوفر طرق اسرع للنفط السعودي المتجه للصين كونها اكبر مستود له فضلا عن انعكاس الايجابي لمرور طريق الحرير عبر البحر الأحمر وهو ما يمثل أهمية للموانئ السعودية الغربية حيث سيزيد من عدد السفن العابرة عبر البحر الأحمر بمعدل كبير وفق لاستراتيجية المملكة في رؤيتها٢٠٣٠. [١٠]

هذا الاهتمام المتزايد من قبل الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي هو جزء من استراتيجية اكبر تسعي لتحقيقها تتمثل في سعيها للحصول علي مصادر نفط للسوق الصيني بهدف استمرار النمو الاقتصادي بها لإحداث تطورات بالمجتمع في كافة المجالات لتحقيق ما تصبوا اليه فلسفة الرئيس الصيني السابق (دينغ تشاو بينغ) في سبعينات القرن الماضي والتي تعرف "بالنهوض السلمي للصين" ومفادها ان الاهتمام بالاقتصاد بدلا من الصراعات التي تؤدي لزعزعة الاستقرار هو الطريق الأمثل لتحقيق التقدم للصين، علي غرار ما انتهجته كلا من اليابان وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية.[١١] وقد سعت الصين الي عقد اتفاقيات لشراء النفط والغاز والاستثمار في هذا المجال مع الدول الخليجية المنتجة للنفط وعقدت شركات الطاقة الصينية مجموعة من الاتفاقيات مع المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٤ حصلت بموجبها شركة سيونيك علي حق اكتشاف الغاز الطبيعي بالمملكة إضافة الي تطوير مصافي النفط الصينية لتستوعب نوعية النفط الذي يأتي من دول الخليج العربي.[١٢] ووقعت اتفاقية مع شركة كويتية عام ١٩٦٦ للبحث والتنقيب عن الغاز في بحر الصين الجنوبي، وكذلك قيام الشركات الصينية بالتنقيب عن الغاز بسلطنة عمان، وتسعي الصين الي التوصل الي اتفاقية تجارة حره مع دول مجلس التعاون الخليجي.[١٣]

من هنا نجد أن مصلحة الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تكمن في الاعتماد على الغاز والنفط الخليجي وفتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين ودول المنطقة وتوسيع مجالات المشاركة في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتفعيل دورها المستقبلي في العلاقات الدولية[١٤]، كما وجدت الصين في منطقة الخليج العربي مجالا حيويا جعلها نقطة ارتكاز استراتيجي ومنفذا هاما لتحقيق طموحاتها كقوة عظمي في نسقٍ عالمي جديد.[١٥] أضف الي ذلك أن تطور العلاقات الخليجية الصينية قد يدفع دولاً إقليمية أخرى لتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع الصين، مما يزيد من نفوذ الصين السياسي في المنطقة. وكذلك فإن زيادة الحضور الصيني في الملاحة البحرية الدولية القريبة من المياه الخليجية يهدف لحماية سفنها التجارية من القرصنة والتوترات الإقليمية، وهو ما قد يؤثر سلباً على الملاحة الدولية هناك؛ نظراً لاشتداد التنافس الدولي على تلك المنطقة.

٢- أهمية الصين بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي

تحظي الصين بأهمية كبيرة من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي لكونها احد الدول الكبرى المرشحة لتصبح احد اقطاب النظام العالمي الجديد لما تتمتع به من قدرة وامكانيات كونها اكبر دول العالم من حيث عدد السكان وتسيطر علي اكبر مساحه جغرافية بالعالم، وتمتلك ثالث اضخم ترسانة نووية بالعالم، واعلي نمو اقتصادي بالعالم، لذا تحرص دول مجلس التعاون الخليجي علي توسيع مجالات التعاون وتطوير العلاقات الخليجية الصينية من خلال بلورة رؤي مشتركة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المختلفة في اطار احترام القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية وتعزيز السلم والامن الدوليين، كما تتمتع الصين بعدد من المقومات التي تجعلها إحدى القوي الدولية العظمي على الساحة الدولية، فضلا عن امكانياتها البشرية الكبيرة ومساحتها الشاسعة، لكنها تشهد الان تطورا اقتصاديا متسارعا وتحظي كذلك بمكانة دولية على المستوي التقني ومستوي مجال الفضاء حيث تحتل الصين مرتبة متقدمة على الجانب العلمي والتقني ضمن القوي الدولية الأربع عالميا.[١٦]

وعلى الجانب الاقتصادي يتميز الاقتصاد الصيني بأعلى معدل نمو عالمي، وأكبر احتياطي نقدي عالمي، وأهم الدول جذبا للاستثمارات. وتمثل الصين القوة الاقتصادية عالميا، وما يعزز ذلك هو حجم استثماراتها الخارجية بمختلف مناطق العالم، ولكونها تمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من العملة الصعبة، وثاني أكبر دولة جذبا للاستثمارات بعد الولايات المتحدة الامريكية.[١٧] كما تتميز الصين بإنتاجها الزراعي الضخم كالقطن، وثروة حيوانية هائلة واحتياطي ضخم من المعادن فضلا عن مصادر الطاقة من النفط والغاز.[١٨] وعلي الجانب العسكري تحتل الصين المرتبة الرابعة عالميا من حيث الانفاق العسكري حيث تخصص الصين ميزانية ضخمه لتطوير قدراتها العسكرية بنسبة زيادة١٠% (خليفة، ٢٠١٤، موقع المركز الديمقراطي العربي) كما تحظي الصين بمكانة كبيرة داخل المؤسسات الدولية وتلعب دورا مؤثر بها لكونها أحد المؤسسين لها وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة والتي تتمتع بداخلها الصين بعضوية دائمة داخل مجلس الامن وحق الاعتراض الفيتو. وعليه فمكانة الصين كقوة عظمي جعلها محط اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي.[١٩]

وعلي الجانب السياسي انتهجت الصين سياسة عدم التدخل في سيادة الدول وعدم التدخل في السياسة الداخلية ودعم حل القضايا الساخنة داخل الدول ذاتيا، خاصة في ظل تراجعها عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الايديولوجيا الشيوعية، حيث ظلت الدبلوماسية الصينة حيوية وتتعامل بإيجابية ومرونة مع المستجدات الدولية ودعوتها الي إقامة نظام عالمي جديد علي أسس ومبادئ التعايش السلمي، ويبرز الدور السياسي للصين في كونها تمتلك حق النقض "الفتيو" داخل مجلس الامن، مع حرصها علي توضيح ان علاقتها بإسرائيل ليست علي حساب علاقاتها الإستراتيجية بدول الخليج العربي.[٢٠] كما تدعم إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وكذلك إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل بمنطقة الشرق الأوسط والخليج

العربي خاصه. فضلا عن حرص الصين على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب الافراد، بما يواجه التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية.

وفي ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة وما لها من انعكاسات علي الساحتين الإقليمية والدولية، اصبح من الضروري زيادة أوجه التعاون المتبادل بين الجانبين لخدمة مصالحهما والحفاظ على استمرار العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجية والصين فقد حرص كل منهما على ترجمة ما يجمعهما من قضايا مشتركة الي واقع عملي عن طريق تأسيس ما يعرف بالمنتدى العربي الصيني عام ٢٠٠٤، والذي يمثل إحدى التجارب الناجحة للتعاون بين جامعة العربية الدول العربية والأطراف الدولية الأخرى، وتمكن الجانبان من إقامة اليات للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية تحت مظلة المنتدى والذي انعكس بدورة علي زيادة حجم العلاقات التجارية بين الصين ودول الخليج العربي.[٢١] ومن ثم يتمثل الدور السياسي للصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في استنادها على قوتها الناعمة لإثبات عدم تبعيتها للولايات المتحدة الامريكية، وأنها شريك لها ومنافس لها وأنه لابد من اشراكها في القضايا التي تخص امن واستقرار منطقة الخليج العربي وكذلك رفضها ومعارضتها لاي إجراءات احاديه من شأنها الاضرار بمصالح الاقتصادية، وعلى رأسها حماية وتأمين حاجتها من النفط مندول الخليج العربي. ومكافحة القرصنة البحرية، وذلك عبر مواصلة ارسال السفن العسكرية الصينية للمشاركة في مهام الحفاظ علي سلامة الملاحة البحرية الدولية قبالة خليج عدن وباب المندب والسواحل الصومالية.

وتتعدد المصالح التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيقها في مختلف المجالات من علاقاتها بالجانب الصيني، وتتمثل أبرز هذه المصالح في تطوير التعاون الخليجي-الصيني فيما يخص أمن الخليج، ويحقق الأمن لدول الخليج العربي ويحافظ على حماية مصادر الطاقة فيه، بما يحقق النماء والاستقلال في دول الخليج. والاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية وتجربتها في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ونفوذها السياسي لمجابهة الهيمنة الأمريكية في سياساتها تجاه المنطقة. فضلا عن مساعدتها لدول مجلس التعاون الخليجي في تطوير الصناعة والتكنولوجيا بها، وتقديم الدعم التكنولوجي والصناعي لدول مجلس التعاون الخليجي التي تتجه نحو التحول الي الاقتصاديات الصناعية وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية. بما يحقق اقتصادا صناعيا متناميا، ويطور استخدامات التكنولوجيا فيها، ويوطن الصناعات التكنولوجية. وكذلك سعي دول مجلس التعاون الخليجي الي الاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير قدراتها العسكرية وكذلك في مجال تكنولوجيا التصنيع العسكري لدعم التوازن الاستراتيجي لها لمواجهة التهديدات الإيرانية لأمن المنطقة.

ثانياً: محددات السياسة الخارجية الصينية

توجد عدة محددات وعوامل تؤثر في توجهات الصين الخارجية بعد انهيار المعسكر الشيوعي عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي.

١- المحدد الجغرافي:

يشكل العامل الجغرافي أحد محددات السياسة الخارجية لأي دولة، ويري في ذلك دكتور إسماعيل صبري مقلد "أن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في ثلاثة عوامل (حجم الرقعة الجغرافية، التضاريس والموقع الجغرافي) .[٢٢] وهو الامر الذي اكدت عليه دراسات "ماكيندر وتشارلز ما كلوهان".

تقع الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا وعلي الساحل الغربي من المحيط الهادئ، وتقع مساحتها على نحو (٩,٦) مليون كم مربع، وتصل مساحة مياهها الإقليمية (٤,٧) مليون كم مربع، بينما تتجاوز مساحة الجزر التابعة لها (٣٨٧) ألف كم مربع، وذلك بخلاف جزيرتي هونج كونج وماكو. وتعد ثالث أكبر دولة مساحة بعد روسيا وكندا، كما تتميز بموقع ذو أهمية استراتيجية بمنطقة شرق آسيا كونها تجاور ١٤ دولة وهو ما جعلها تتمتع بحدود سياسية استراتيجية فهي تجاور روسيا وعدد من الجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي السابق من الشمال، إضافة الي جمهورية منغوليا، ومن الغرب مع أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب مع كل من نيبال وبورما وتايلاند، ومن الشرق مع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ومن الشرق مع اليابان. [٢٣]

وسمحت هذه المساحة الشاسعة للصين بامتلاك عمق استراتيجي ساهم في البعد الاستراتيجي الدفاعي للصين، كما مكنها من توزيع مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة وهو ما جعل إمكانية ضربها في وقت واحد أمراً صعباً. وهذه من شأنها ان تعطي لصانع القرار الخارجي الصيني القوة في سياسة الصين الخارجية. [٢٤] وتشرف الصين على طرق مهمة للتجارة العالمية سواء البرية طريق الحرير والبحرية بإطلالها على المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر ومضيق فرموزا. وتمتلك العديد من الموانئ الدولية التي تعطيها تسهيلا كبيرا في تجارتها الخارجية. ومن أهمها واكبرها ميناء "شنغهاي" ومن جانب آخر أثر قرب الصين من دول العالم الثالث علي سياستها الخارجية تجاه تلك الدول وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي. وتعد قضية "تايوان" أحد اهم القضايا الجغرافية في السياسة الخارجية الصينية لما تمثله من أهمية سياسية وامنية واستراتيجية واقتصادية بالنسبة للصين وعلى أساسها تتحدد السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول.

٢- المحدد الاقتصادي:

يعد الاقتصاد الصيني أكبر الاقتصاديات العالمية نمواً خلال العقود الماضية بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث حقق بشكل سنوي نموا بنحو (٨-٩%) فقد باتت قوة دولية، حيث يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني أقوى اقتصاد بالعالم، وركزت الصين على العامل الاقتصادي وأعطته الأولوية في سياستها الداخلية والخارجية. وقوة الاقتصاد الصيني أعطت لها القدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي وهو ما انعكس على

سياسيات الصين الخارجية في الفترة الأخيرة والتي حددت لها ثلاثة اهداف كبري.[٢٥] تمثل الأول منها في تدعيم التنمية الاقتصادية والتي أصبحت هدف رئيسي للسياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتمثل الثاني في البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال وجعلت القوة الاقتصادية للصين قدرة كبيرة في تحديث قوتها العسكرية، وجاء ثالث أهدافها متمثلا في تدعيم وضعها القومي وتنويع علاقاتها الخارجية بعد الحرب الباردة. وسعت الي تطوير علاقتها مع الدول التي بينها وبينهم علاقات عدائية، وجاء التقارب مع روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي قائماً على العلاقات الاقتصادية.

شهد الاقتصاد الصيني مراحل تطور بدأ من نموذج ستالين ثم تحول الي نظام التخطيط المركزي ومنه الي نظام المخططات الخماسية، ثم انتقل الي نموذج التعبئة الجماهرية ومنه الي التركيز على الكفاءة الإنتاجية مع إدارة مركزية للصناعات[٢٦]. وحقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو جيدة، ولكن بعد اتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد (دياغ شياغ بينغ) تراوحت نسبة النمو في الفترة من ١٩٧٨ ،١٩٨٨ ما بين (٩، ١٣%) وتخطت نسبة النمو (١٤%) في ٢٠٠٧. كما بلغ الناتج الإجمالي المحلي للصين في ٢٠١٤ نحو ٦١٧ تريليون دولار أمريكي وهو ما يمثل نحو ١٦% من حجم الناتج العالمي الإجمالي وفي عام ٢٠١٥ بلغ ٨١٤ تريليون دولار وفق لتقدير البنك الدولي، وفي ٢٠١٦ قدر صندوق النقد الدولي حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين نحو ٢٦٩ تريليون دولار.[٢٧]

وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين عام ٢٠١٠ نحو (١٠،٣%) ويقول خبراء إن النفوذ المتزايد للصين يعزز التوقعات بأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وتكون أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠م. [٢٨] وبدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي، محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له، وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا. وانطلقت الصين في ذلك من اعتبارها إن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير، ويمكن تهجينها وفق ظروف المجتمع الذي تطبق فيه.[٢٩]

وعليه فان الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الصين كان لها دور كبير في إعطاء اهتمام أكبر للسياسة الخارجية حيث إنها أصبحت تمثل نقطة تحول في التوجهات العامة للسياسة الخارجية الصينية. التي كانت تركز سابقا على الداخل ولم تكن تولي اهتمام كبير بالخارج.[٣٠] وأصبح الأمن الاقتصادي في مقدمة أولويات الأمن القومي الصيني وضعت الولايات المتحدة الامريكية الصين كهدف من أهداف الأنشطة الاستخباراتية الاقتصادية وكذلك فعلت اليابان.[٣١] وأثر التنامي السريع للاقتصاد الصيني على معدلات استهلاكها واحتياجاتها للطاقة حيث يمثل النفط والغاز أكثر موارد الطاقة تأثيراً في السياسة الخارجية الصينية بعد عام ١٩٩٣، والذي تحولت بعده الي دولة مستوردة للنفط، والذي بدوره أثر على توجهات سياستها الخارجية التي أصبحت أكثر تركيزا على

تطوير علاقاتها مع الدول المنتجة للطاقة حول العالم وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعد الشريك التجاري السابع للصين، ومع تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية وارتباطها بأمن الدول ووحدتها أكدت الصين على أن السلام والتنمية هما اهم اهداف السياسة الخارجية لها وتسعي الصين الي دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح دبلوماسيا واقتصاديا على دول الخليج العربي بهدف خدمة سياساتها وتوجهاتها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

٣-المحدد العسكري:

تعد المؤسسة العسكرية الصينية أحد أكبر المؤسسات العسكرية بالعالم، لما تتميز به من تفوق عددي وتسلح تقني وتكنولوجي، سواء على مستوي الإنتاج والتصدير العسكريين، أو على مستوي استيراد السلاح والميزانية العسكرية، فمعظم المعدات والمقاتلات العسكرية الصينية هي صناعة وطنية، كما تسهم في تكوين الناتج القومي الصيني[٣٢]، فقد كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية وكان الاهتمام الصيني قائما في السابق على الوضع الداخلي الاقتصادي والسياسي. ومع بلوغ الوضع الاقتصادي الصيني مستوي متقدم ومكانه عالمية. أصبح هناك حاجه الي مواكبة القوة العسكرية الصينية للوضع الاقتصادي للبلاد للحفاظ على مكانتها الاقتصادية وتجارتها العالمية بما يتناسب مع مكانتها الدولية. ومن هذا المنطلق سعت الصين الي زيادة قوتها وقدرتها العسكرية لحماية إمداداتها الاستراتيجية.[٣٣] ولتعزيز مكانة الصين الإقليمية والدولية والتعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية والتهديدات الخارجية للأمن القومي الصيني والتصدي لمحاولات تايوان الانفصالية ولتعزيز النفوذ العسكري الصيني في المناطق الاستراتيجية المجاورة لها ولتمكينها من الوصول اليها وخاصة بحر الصين الجنوبي في ظل حالة عدم الاستقرار الحدودي لأسباب عرقيه.

وفي تقييم نشر على موقع"غلوبال فاير باور" للقوة العسكرية لأقوى جيوش العالم، احتلت الصين الترتيب الثالث عالميا من حيث قدرة الجيش الصيني القتالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وجاءت في الترتيب الأول عالميا من حيث القوات العسكرية العاملة.[٣٤] وعلى الرغم من عملية تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري في ٢٠٠٥م، إلا أن حجم الجيش الصيني يبقى الأكبر في العالم، وحسب الإحصاءات الرسمية تتوفر الصين على ٢،٥ مليون عسكري بدون احتساب الشرطة الشعبية شبه العسكرية والقوات الاحتياطية. كما تتمتع البحرية الصينية بمكانة كبيرة من شأنها أن تساعد الصين في تعزيز دورها في المستقبل، حيث قد تم إدراج الصين منذ عام ٢٠٠٦م في جدول البحريات الثمانية في العالم[٣٥]، واعطت الصين أهمية كبيرة لسلاحها البحري ووصلت البحرية الصينية إلى المرتبة الثالثة بين القوى العظمى، والذي بلغ تعداده ٢٣٠ ألف بما في ذلك طيران البحرية، ٧ آلاف من مشاة البحرية، يضاف إلى ذلك ٣٥٠ ألف في الاحتياط. تمتلك قوات الدفاع الجوي الصيني وبحرية جيش التحرير الشعبي أكثر من ٢٣٠٠ طائرة حربية تشمل(مقاتلات الدفاع الجوي، مقاتلات متعددة الأدوار، قاذفات قنابل، أكثر من١٠٠طائرة استطلاع، و٤٥٠ طائرة شحن) ، وتعمل الصين على تعزيز

قدراتها من خلال تعزيز ترسانتها النووية التي تضم ما بين (٥٥-٦٥) صاروخا باليستي عابر للقارات (ICBM) هذا ما تم الإعلان عنه، كما تملك صواريخ متوسطة المدى تطلق من الغواصات (SLBM) والحامل لرؤوس نووية والمخصص لمهمات الردع الإقليمي.[٣٦] وفي مايو ٢٠١٥، تم نشر الاستراتيجية العسكرية للصين من قبل مجلس الدولة ونصت على أن" القوات المسلحة الصينية ستظل، من جهة، قوة منوطة بالحفاظ على السلام العالمي"، ومن ناحية أخرى، أن" بناء دفاع وطني قوي وقوات مسلحة قوية هي مهمة استراتيجية وضمانة أمنية للتنمية السلمية للبلاد." كما تحتاج الصين إلى "حماية وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها ومصالحها التنموية حيث تم الإشارة إلى "قضية تايوان" [٣٧].

وفيما يخص القدرات النووية فقد دخلت الصين النادي النووي وهي أكبر القوي العالمية عسكريا والاكبر في آسيا، وهو ما جعلها قادرة أن تكون قوة رادعة للولايات المتحدة الامريكية نووياً. [٣٨] وتتمثل العقيدة العسكرية الصينية في حماية المصالح البحرية للصين والحفاظ على الامن والاستقرار على امتداد المناطق المجاورة لها، وذلك في المشكلات المحيطة بالصين مع محيطها الإقليمي وهو ما جعل من النزاعات الحدودية مع جيرانها أولوية ضمن سياستها الدفاعية لما تتمتع به من احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي لما يشكله بحر الصين الجنوبي من أهمية لكونه معبرا بحرياً هاماً لثلث النفط العالمي، وهو ما دفعها الي تحويل العدد من الجزر في تلك المنطقة الي جزر اصطناعية وهو ما يمكنها من إقامة منشئات عسكرية عليها. [٣٩]

ثالثاً: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الصينية

١- اهداف السياسة الخارجية الصينية المعاصرة:

تمثلت اهداف السياسة الخارجية الصينية في العديد من الأهداف التي انتهجتها في سياستها الخارجية وأهمها ما يلي:

- المحافظة على وحدة الأراضي الصينية:

تنطلق القيادة الصينية من رؤي الزعم الصيني السابق (ما وتسي تونغ) وتعهداته قبل وفاته بان تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية وبشكل سلمي دليلا على ثبات السياسة الخارجية الصينية، تجاه الحفاظ على وحدة اراضيها وتوحيدها سلميا، وهذا ما حدث فعلا بالاتفاق الصيني البريطاني عام ١٩٨٤بعودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية لعب العامل الاقتصادي دورا هاما في الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية[٤٠]، وذلك من خلال قيام الصين بتقوية علاقاتها التجارية مع كل من هونغ كونغ وتايوان للتمهيد لإعادة توحيدها سلميا، فبعد ان كانت التجارة ما بين الصين وهونغ كونغ حوالي (٢،٢) مليار دولار عام ١٩٧٩، ارتفعت لتصل الي٨٠ مليار دولار في العام ١٩٩٢وبحلول العام ١٩٩٥ اصبحت الصين أهم سوق للصادرات التايوانية، وقد حلت الصين بذلك محل الولايات المتحدة الأمريكية لتقلل اعتماد تايوان على الولايات المتحدة الأمريكية.[٤١]

▪ الدور القيادي في المنطقة الإقليمية:

سعت الصين إلى توسيع دائرة نفوذها في شرق وجنوب شرق اسيا، وذلك من أجل يكون للصين دور قيادي في محيطها الإقليمي وقد كان هذا الدور من المرتكزات الأساسية في سياسة الصين الخارجية، لكن وبفعل العامل الاقتصادي جرى تبدل وتغير في الأسلوب الصيني لتقلد هذا الدور، وذلك من خلال تغير الأسلوب الصيني من دعم الحركات الثورية في تلك الدول ضد الأنظمة القائمة فيها، لصالح اسلوب تدعيم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع تلك الأنظمة وبغض النظر عن هويتها، وذلك في محاولة منها لخلق او تكوين شبكة علاقات تجارية تكون الصين محور تلك الشبكة، الأمر الذي سيؤدي بالصين لدور وموقع اقتصادي ريادي في منطقتها الإقليمية.[٤٢]

عملت الصين من خلال استراتيجية الانفتاح على العالم الخارجي، على إقامة العلاقات الاقتصادية القوية وذلك بغزو الأسواق الجديدة بالبضائع التجارية الصينية الرخيصة الثمن، والعمل على زيادة حجم تبادلها التجاري مع الدول المتقدمة، فمثلا نجد ان حجم التجارة الخارجية الصينية مع هذه البلاد اخذ بالتزايد المستمر، ففي العام ٢٠٠١ بلغت التجارة الخارجية مع اليابان ٨٧ مليار دولار.

▪ سياسة حسن الجوار والمصلحة المشتركة:

قامت الصين في العقدين الاخيرين من القرن العشرين بانتهاج سياسة حسن الجوار والمصالح المشتركة، والتي تقوم أساسا على نزع الطابع الأيديولوجي عن سياستها الخارجية، وتطوير علاقاتها الخارجية الإقليمية ، حيث ترى الصين ان البيئة الإقليمية الأسيوية تقدم قاعدة ارتكاز اساسية ومدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها، فدعمت علاقاتها مع سنغافورة وبروناي، واستأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع اندونيسيا واتبعت علاقات أكثر تقاربا واكثر تعاونا مع باقي الدول.[٤٣] ففي العام ١٩٩١م تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على اساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغير موقف فيتنام مع المشكلة الكمبودية، والتوقف عن دعمها لها. كذلك تسعى الصين بنفس الاتجاه نحو ماليزيا والفلبين، واعترفت بكوريا الجنوبية ١٩٩٢ وساعدت على منع الأسلحة النووية عن كوريا الشمالية ، واقامت علاقات طيبة مع الباكستان، وحسنت علاقاتها مع الهند، فمنذ عام١٩٩١ دخل البلدان في حوار انهى اغلب المشكلات بينها، مع بقاء مشكل الحدود التي لم تزل عقبة في سبيل تطوير العلاقات، إلا أن هناك اتفاق بين الجانبين على حلها سلميا، فقد اكدت الهند التزامها بسيادة الصين على تايوان، واكدت على منع العناصر التي تقيم في المنفى والتي تنتمي إلى مواطني التبت من ممارسة اي انشطة عدائيه ضد الصين من الأراضي الهندية، واصبح البلدان يلتزمان بمبادئ التعايش السلمي.

هذا الأمر انعكس اقتصاديا على الصين حيث جعل الصين تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لدفع الاقتصاد الصيني وتطوره بعد استقرار البيئة الداخلية والإقليمية لديها، فقد نجحت في جلب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة من العديد من دول العالم، إذ تشير التقارير إلى ان عدد البلدان الأجنبية المستثمرة في الصين١٥٠ بلدا، ويبلغ عدد شركات الاستثمار الأجنبي ما يزيد عن ٤٠٠ شركة تقريبا حسب استطلاع مجلة (فور تشن) لعام ٢٠٠٢، وقد شغلت هذه الشركات ما نسبته ٢٠ % من قوة العمل في البلاد، واستثمرت فعليا ما يفوق عن ٤٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢، اي ما نسبته ٣٦ % من الناتج المحلي الإجمالي للصين.[٤٤] وجاءت معظم الاستثمارات الأجنبية للدول من هونغ كونغ، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة.

- نبذ المحاور والكتل:

تعتمد الصين في سياستها الخارجية على استبعاد مشاركتها في اي كتل او مجموعات للقوى ذات شخصية سياسة يمكن ان تعيق استراتيجيتها الاقتصادية في محيطها الإقليمي، فقد كان السبب الرئيسي في انضمامها إلى العديد من المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية، التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

- حفظ الأمن والسلم الدوليين:

يلحظ الباحث ان الصين عازمة على تحقيق دور أكثر فاعليه في المجتمع الدولي، وذلك من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع لهذه الهيئة الدولية، لإيمانها بضرورة دعم جهود الأمم المتحدة لتثبيت دعائم الأمن والسلام العالميين، وتحقيق الاستقرار في العالم، وتفادي الأزمات قبل وقوعها ومعالجتها قبل تفاقمها، وترى الصين انه كلما تمت تقوية دور مجلس الأمن زاد نفوذ الصين، وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة فيه وحق النقض (الفيتو) حيث تصر الصين دائماً على ان تتدخل الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال الهيئة، ولا سيما ان نفوذها خارج الهيئة اقل نسبيا من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق مماثلة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وإن كانت الولايات المتحدة تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي.[٤٥]

٢- مبادئ السياسة الخارجية الصينية المعاصرة: –

ترتبط السياسة الخارجية الصينية بمجموعة من المبادئ النابعة من الفلسفة الصينية القائمة على الحكمة في إدارة الازمات والقضايا الإقليمية والدولية والتمسك بالسياسة الخارجية المستقلة والالتزام بمبادئ التعايش السلمي كمحرك للسياسة الخارجية الصينية تجاه العالم الخارجي والتي تتمثل في الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، فقد انتهجت الصين سياسية خارجية سلمية مستقله وثابته بهدف حماية استقلالها وسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها.[٤٦]

فقد شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرات خلال الفترة من ١٩٥٩ الي ١٩٦٦ بدء من التحول من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي السابق والتحالف معه انتقالا الي سياسة الاعتماد على الذات بالتركيز علي اعتماد الصين في تعاملاتها الدولية على

الموارد الصينية[٤٧]، وفي الفترة من ١٩٦٦ الي ١٩٦٩ انتقلت السياسة الخارجية الصينية الي اتباع نمط العزلة وخفضت من تمثيلها الدبلوماسي الخارجي واكتفت بالتركيز على وضعها الداخلي، وفي عام ١٩٧٠ تحولت الصين في سياستها الخارجية مرة اخري من نمط العزلة الي نمط التنويع في العلاقات الخارجية لها[٤٨]، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين عادت الصين على الساحة الدولية كقوة عظمي اقتصاديا وثقافياً وعسكرياً. وأصبح متغير القوة هو المحور المحرك للسياسة الخارجية الصينية والمحدد لمكانتها المستقبلية ولسلوكها في المجال الدولي.[٤٩] وساعدها على ذلك ما تمتلكه الصين من قوة ناعمه وصلبة وسبل توظيفها لتصبح قوة عظمي منافسة في النسق العالمي، فضلا عن ان السياسة الخارجية الصينية تعد اليوم أكثر نشاطا وتفاعلا على الساحة الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية خاصة.[٥٠] وتهدف السياسة الصينية تجاه دول الخليج العربي، إلى تحقيق غايات وأهداف استراتيجية من خلال توظيف التطورات التي تشهدها المنطقة لصالحها، ومد نطاق نفوذها وتامين مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، والعمل على تقوية علاقاتها بدول مجلس التعاون العربي على مختلف المستويات والمجالات والقطاعات الاستثمارية والخدمية، على نحو أفضى إلى شراكات استراتيجية بين الصين ودول الخليج. وتتمثل مبادئ الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

- عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام سيادة الدول واستقلالها.
- عدم التورط في الخلافات العربية–العربية أو العربية والخليجية خاصة مع الدول الأخرى مثل إيران.
- استخدام لغة هادئة فيما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية والمطالب العربية وعملية السلام في الشرق الأوسط، ودعوة كافة الأطراف لتسوية النزاع بالطرق السلمية.
- التركيز على فصل الاقتصاد عن السياسة في تعاملها مع الدول كافة بما في ذلك الدول الخليجية.

رابعاً: العلاقات الصينية .الخليجية

شهدت العلاقات الاقتصادية الصينية –الخليجية علاقات تبادلية وثيقة، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم مناطق العالم لتصدير الطاقة (النفط –الغاز)، والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات الأمريكية المتحدة، لذلك شهدت العلاقات بين الجانين آفاق تعاون من خلال زيادة الاستثمار، انطلاقا من أن كل طرف في احتياج للآخر[٥١]، ولا سّيما خلال السنوات القادمة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات سياسية، ولعل ما سوف يتوج هذه العلاقات الاقتصادية هو نجاح المفاوضات الخليجية –الصينية بشأن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين.[٥٢] فمنذ بداية القرن(الحادي والعشرين)، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر حضورا في سياسة الصين الخارجية تزمنا مع التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، وكون دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرار سياسيا ونموا اقتصاديا بالمنطقة، وهو ما ظهر جليا من قدرة تلك الدول على تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨، ومع

تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى توسيع مصالحها العالمية وتنويع أسواق منتجاتها، في ظل التضييق عليها في الأسواق الأمريكية والأوربية، فقد جاء الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج خاصة.[٥٣]

وترجع اسباب اهتمام السياسة الخارجية الصينية بالعلاقات الصينية – الخليجية الى أهمية وضخامة الاقتصاد الصيني، والاستهلاك الصيني المتنامي للنفط والغاز الخليجي، فضلا على أهمية الاستثمارات المشتركة، وما يمكن أن تحقق من فوائد كبيرة للجانبين في ظل الوفرة المالية لدول الخليج العربى، وزيادة معدلات التنمية وتحقيق الصين نجاحات وقفزات اقتصادية غير مسبوقة بين الاقتصادات الصاعدة، وشكل التعاون في مجال الطاقة محور العلاقات الصينية –الخليجية[٥٤]، وظهر ذلك في التعاون بين شركة سابك (الشركة السعودية للصناعات) وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية وذلك لحاجة الصين الكبيرة إلى النفط والطاقة والتصدير للأسواق الخليجية، والاستثمارات الخليجية والتبادل التجاري مع هذه المنطقة ذات القوة الشرائية والاستهلاكية العالية.[٥٥] كما تعد الأسواق الخليجية ثامن أكبر شريك تجاري للصين بالعالم وثامن أكبر سوق للمنتجات الصينية وتاسع أكبر سوق تصدير للصين، كما شهدت تلك العلاقات الصينية –الخليجية تعاونا كبيرا في مجالات الطاقة والاستثمارات والمقاولات إضافة الي الطلب الكبير على البترول والمنتجات الكيماوية في السوق الصينية.[٥٦]

كما شهدت التبادلات غير النفطية بين الصين ودول الخليج العربى نموا متزايدا، في ظل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي تمثل المصدر الأول للصين في المجال التجاري والاستثماري والنفطي، لذا تدرك بكين ضرورة تعزيز استثماراتها مع دول الخليج العربي، لضمان حماية مصالحها الأساسية في مجالات الطاقة مستقبلا والتجارة والصناعة، ومن المحتمل أن تمثل دول الخليج العربي نقطة التقاء " بطريق الحرير" البري والبحري للقرن الحادي والعشرين، الذي سيقود العلاقات الاقتصادية العالمية إلى النمو والاطراد على المدى القريب.[٥٧]

تطورت علاقات التعاون والتبادل التجاري بين الدول الخليجية والصين فى الفترة الأخيرة، وتجاوز التبادل التجاري بين دول الخليج والصين ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، بنسبة ١١% من إجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون. وفي ظل جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ شكل حجم التبادل التجاري للصين مع دول مجلس التعاون الخليجي، ما يقرب من ١٦٢مليار دولار.[٥٨] وتعد الصين أكبر شريك تجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي وأكبر مستورد للنفط حيث تجاوزت واردات النفط الخام أكثر من ٢٠٠ مليون طن في ٢٠٢١. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ بلغ حجم التبادل التجاري بين دول الخليج العربى والصين ١٠٣،٨ مليارات دولار، بنسبة زيادة بلغت ٣٥،٦% عن نصف العام السابق، وبلغ حجم الواردات الصينية لدول الخليج ٦٣ مليار،

وحجم الصادرات الصينية ٤٠،٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس الرغبة الثنائية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.[٥٩]

١- العلاقات الصينية – السعودية

بدأت العلاقات الصينية – السعودية والتي تمتد جذورها إلى نحو اربعه وسبعون عاما حين قررت الرياض في عام ١٩٣٩م تسهيل الطريق نحو علاقات سياسية مع بكين، وتم توقيع أول معاهدة صداقة بين البلدين في الخامس عشر من نوفمبر١٩٤٩م في جدة.[٦٠] وبالرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الفترة من١٩٤٩ الي ١٩٧٩ م، الا ان العلاقات بين البلدين ظلت مستمرة وبدأت في التحسن في ثمانينات القرن الماضي بعد تخلي الصين عن دعمها للجماعات الشيوعية المتمردة بدول الخليج العربي وهو ما دفع السعودية الي إقامة علاقات اقتصادية مع بكين عقب انتهاء الحرب الباردة وهو ما ظهر في الصفقات العسكرية والتجارية[٦١]، حيث قامت الصين بتزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، ويبلغ مداها ثلاثة آلاف كم، قادرة على الوصول إلي معظم مناطق الشرق الأوسط، وقامت ببناء عدة منصات صواريخ في جنوب الرياض.[٦٢]

كما تحظي العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية بأهمية كبيرة في إطار رؤية بكين لدورها العالمي، حيث استحوذت السعودية على ٢٠% من اجمالي الاستثمارات الصينية في الدول العربية خلال الفترة من ٢٠٠٤ الي ٢٠٢٠ فقد عقدت شركات الطاقة الصينية عدد من الاتفاقيات مع الجانب السعودي ومن بينها الاتفاقية التي عقدت في ٢٠٠٤ والتي حصلت بموجبها شركة النفط الصينية علي حق استكشاف الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية.[٦٣] حيث تعد السعودية أحد أكبر مصادر النفط بالعالم والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام حيث تستورد ما يقرب من ٢٥% من الصادرات النفطية السعودية، وعلى الصعيد الخليجي تعد الصين الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي عام ٢٠٠٨ م تم الإعلان عن إقامة علاقات الصداقة الاستراتيجية بين البلدين، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، والأمنية، وفي قطاع الطاقة خاصه. ففي نهاية عام ٢٠١٤ وصل التبادل التجاري قرابة ٧٤ بليون دولار وأصبحت الصين بمثابة الشريك التجاري الأول للمملكة كما أصبحت المملكة هي الشريك التجاري الأول للصين في غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط.[٦٤] وتعد الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولي بقائمة الدول المصدر الطاقة للصين وتتجه بكين حاليا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج في ظل التغيرات العالمية الراهنة من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم في حين تعمل دول الخليج العربي على الاستثمار في المصافي بالصين[٦٥]. وشكل مجال الطاقة النووية إطارًا هامًا للتعاون بين الجانبين حيث تم توقيع اتفاقية بشأن الطاقة النووية السلمية بين السعودية والصين في ظل سعي المملكة لبناء ١٦مفاعلا نوويًا

للأغراض السلمية بتكلفة تتجاوز ٨٠ مليار دولار وذلك لمواجهة النمو المتزايد في الطلب على إنتاج الكهرباء بمعدل نمو سنوي يصل الي ما يقرب من ٨%. [٦٦]

وفي يناير ٢٠١٦ زار الرئيس الصيني الرياض لافتتاح (مصفاة) لتكرير النفط وأكد مع الملك سلمان بن عبد العزيز أهمية خطط التعاون طويلة الأمد بما يتماشى مع اهداف مبادرة الحزام والطريق ليس فقط في قطاع الطاقة الحيوي، بل شمل قطاعات أخري كالاتصالات، والفضاء، والبيئة، والتكنولوجيا.[٦٧] كما اتفق الرئيس الصيني مع مسئولي مجلس التعاون الخليجي على استئناف المحادثات المعلقة منذ ٢٠٠٩ والتي تهدف للتوصل الي اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج العربي.[٦٨]

ففي مارس ٢٠١٧ قام الملك (سلمان) بزيارة الصين ووقع مع الرئيس الصيني عدة اتفاقيات تجارية واستثمارية بقيمة ٦٥ مليار دولار، كان من بينها انشاء مصنع للطائرات المسيرة داخل المملكة العربية السعودية.[٦٩] وفي ٢٠١٩ زار ولي عهد المملكة العربية السعودية (محمد بن سلمان) بكين من أجل التوصل الي اتفاقيات تدعم كلا من مبادرة الحزام والطريق والخطة الاقتصادية للرياض في ضوء روية المملكة٢٠٣٠.[٧٠] وشهدت تلك الزيارة تأكيدا على مبدأ عدم التدخل في شؤن الدول الأخرى، كما لم تشارك الصين في الانتقادات الدولية الموجهة الي السعودية وولي العهد السعودي بعد حادث مقتل الصحفي (جمال خاشقجي) بمدينة إسطنبول التركية في أكتوبر ٢٠١٨.[٧١] وقد وقعت السعودية والصين خلال زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) للمملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠٢٢ مجموعة من الاتفاقيات في مجالات مختلفة من بينها الطاقة والبنية التحتية بقيمة تبلغ نحو ما يقرب من ٣٠ مليار دولار امريكي.

وفيما يتعلق بالجانب العسكري السعودي مع الصين، أشار تقرير لصحيفة (فايننشال تايمز)، عن مساعي المملكة العربية السعودية لتعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية محلياً، وزيادة الاستثمار في التصنيع المحلي للأسلحة، خاصة في مجال صناعة الصواريخ الباليستية. لزيادة الاعتماد على الذات، لا سيما في ظل مع حربها المستمرة على المتمردين الحوثيين باليمن، وحرصها على تقليل الحاجة إلى مشتريات الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية المشروطة بفرض قيود على مبيعاتها للجانب السعودي في الفترة الأخيرة[٧٢]. وفي ذات السياق ذكرت شبكة (CNN) الأمريكية، أن الاستخبارات الأمريكية حصلت على معلومات عن طريق الصور الصناعية تفيد بأن المملكة العربية السعودية تعمل على تصنيع صواريخها الباليستية بمساعدة صينية. في حين لم يصدر أي تصريح رسمي سعودي أو صيني بشأن التعاون في مجال تصنيع الأسلحة او النفي لهذا الخبر. أظهر موقف الصين بمنحها مساعدة تقنية للسعودية، ودعمها لها في تعزيز ترسانتها من السلاح، سياستها الجادة نحو تقوية الروابط مع المملكة، واستثمار الحاجة السعودية للتكنولوجيا الحربية للصواريخ الباليستية.[٧٣]

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إن السعودية تبدو جادة فى سعيها نحو تطوير هذه الصناعات بالتعاون مع الصين، بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية بمساعدة الصين،

والتي لم تتوقف منذ ذلك الحين وحتى الإعلان عن صور الأقمار الاصطناعية التي أشارت إلى موقع المنشأة بالقرب من الدوادمي غرب الرياض.[٧٤]

٢- العلاقات الصينية - الإماراتية

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية بعلاقات دبلوماسية واقتصادية قوية ترتكز على أسس من التعاون المتبادل بين البلدين الصديقين والتي بدأت رسمياً في الثالث من ديسمبر ١٩٧١ (بعد يوم واحد فقط من تأسيس دولة الإمارات)، حينما بعث الشيخ (زايد بن سلطان آل نهيان)، برقية الى رئيس مجلس الدولة الصيني آن ذاك، (شو إن لاي)، يبلغه فيها بقيام الدولة، وردّ "شو إن لاي" ببرقية تهنئة، أكد فيها اعتراف الصين بدولة الإمارات، إيذاناً ببدء علاقة بين البلدين اتسمت بالتطور المستمر.

وقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بين أبو ظبي وبكين في الأول من نوفمبر ١٩٨٤، عندما قام وزير الخارجية الصيني آنذاك (وو جوكيان) بزيارة رسمية الى العاصمة الإماراتية، وفي أبريل ١٩٨٥ افتتحت الصين سفارة لها في أبوظبي، وبعد نحو عامين، افتتحت الإمارات سفارتها في بكين يوم ١٩ مارس ١٩٨٧، وفي نوفمبر عام ١٩٨٨ افتتحت الصين قنصلية عامة لها في دبي، وافتتحت الإمارات ٣ قنصليات عامة في الصين، الأولى افتتحت بهونغ كونغ في أبريل ٢٠٠٠، والثانية افتتحت بشنغهاي في يوليو ٢٠٠٩، والثالثة تم الاتفاق على افتتاحها في مدينة غوانغ جو الصينية عام ٢٠١٦.[٧٥] ومثلت الزيارات المتبادلة المستمرة التي قام بها قادة البلدين منعطف هام في مسيرة وتنمية العلاقات الدبلوماسية الصينية الإماراتية منذ بدايتها، وكانت أولى تلك الزيارات هي التي قام بها الرئيس الصيني السابق يانغ شانغ كون في العام ١٩٨٩ الى الإمارات، لتتوالى بعد ذلك الزيارات الرسمية بين البلدين بزيارة الشيخ زايد للصين في مايو عام ١٩٩٠ في اول زيارة لأحد قادة مجلس التعاون الخليجي بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين الدولتين، وفي مارس ٢٠٠٨ قام الشيخ (محمد بن راشد آل مكتوم) نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بزيارة لجمهورية الصين بهدف تفعيل وتعزيز العلاقات الثنائية بين الدولتين. وفي عام ٢٠١٥ قام الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي بزيارة إلى الصين حرص الامارات تأكيدا على تنمية علاقات التعاون مع الصين.[٧٦]

كما شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين سلسلة من الاتفاقيات الموقعة في العديد من مجالات التعاون المشترك، ابرزها اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين عام ١٩٨٥، اتفاقية إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة، واتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات المشتركة، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية التعاون في مجال الخدمات الطبية عام ١٩٩٢، وبروتوكول استيراد النفط من الإمارات، واتفاقية تجارية بين إمارة الشارقة ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصيني في سبتمبر ١٩٩٩، واتفاقية التعاون الثقافي والإعلامي بين الصين والإمارات في مايو٢٠٠١، واتفاقية تبادل المجرمين بين الدولتين في عام ٢٠٠٢. ومع تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج

العربي، سعت الصين إلى التواصل والتعاون المستمر مع الدول الأعضاء، واستمرت العلاقات الودية المتبادلة بين الجانبين في التطور، لكنها أخذت منحى أكثر تطوراً منذ عام ١٩٩٢، بعد دعوة بكين لدول المجلس لحضور مؤتمر في بكين حول القطاع الخاص من الجانبين، تلتها انطلاق أول جولة من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والصين، والتي عقدت في العاصمة السعودية الرياض عام ٢٠٠٤، وأسفر عنها توقيع اتفاقاً حول الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي، في يوليو من العام ذاته في بكين.

وقد شهدت العلاقات الصينية الامارتية مرحلة من التطور في العلاقات بين الجانبين وذلك نظرا لما تتميز به الامارات من قوة اقتصادية مستقرة بمنطقة الخليج العربي، ولما تمتلكه أيضا من بنية تحتية وكفاءة عالية في النقل البحري، فضلا عن استعداد الامارات لعب دور رئيسي في مبادرة الحزام والطريق.[٧٧] وتعد دولة الإمارات الشريك التجاري الأول غير النفطي للصين وقد شهد التبادل التجاري الثنائي نموا بلغت نسبته ١٨,٥% ليصل إلى ٥٤,٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٤) وخلال ٢٠١٥ بلغت ٥٥ مليار دولار أمريكي وفي عام ٢٠١٦ وصل إلى أكثر من ٤٦ مليار دولار. وفي عام ٢٠١٧ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للإمارات حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري غير النفطي بينهما أكثر من ٥٣،٣ مليار دولار بنمو وصل إلى ١٥% مقارنة مع ٢٠١٦.[٧٨] وقد بلغ التبادل التجاري بين البلدين نحو ٤٩,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨، ووصلت قيمة الصادرات الصينية الي الامارات ما يقرب من ٣٢ مليار دولار.[٧٩] حيث توجد نحو أكثر من ٥ آلاف شركة صينية تعمل بشكل مباشر في إمارة دبي. فضلا عن الاستمارات والتعاون في قطاعي الطاقة والبنية التحتية ففي عامي ٢٠١٧و٢٠١٨ تم منح مؤسسة البترول الوطنية الصينية امتيازات نفطية بإمارة أبو ظبي، كما شاركت الصين في عام ٢٠١٨ في بناء الحاويات والمنطقة الصناعية بأبوظبي[٨٠].

ووفقا للإحصاءات والأرقام فأن الصين تعد الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات في التجارة غير النفطية، حيث بلغ حجم التبادلات التجارية غير النفطية بين البلدين فخلال الفترة من عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١، ارتفعت التجارة الثنائية في المنتجات غير النفطية من ٤٣ مليار دولار أمريكي إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها ٤٠% وخلال العام ٢٠١٩ وصل الى ما يقرب من خمسين مليار دولار. بينما تمارس أكثر من ٦٠٠٠ شركة صينية أعمالها في الإمارات العربية المتحدة في العام ٢٠٢٢ ويطمح الجانبان الى زيادته لأكثر من ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.[٨١]

وخلال الزيارة الأخيرة للرئيس الصيني "شي جين بينغ" لدولة الإمارات عام ٢٠١٨، رفع البلدان علاقاتهما الثنائية الى الشراكة الاستراتيجية الشاملة (اعلى مستوى للعلاقات الدبلوماسية الصينية) وخلال الزيارة، تم توقيع ١٣اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين، تهدف إلى "تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الثنائي بين البلدين وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك في مختلف القطاعات"، بحسب ما أوردت الوكالة.وبين الاتفاقات الموقعة، اتفاق إطار للتعاون واسع النطاق بين شركة نفط أبوظبي الوطنية "أدنوك" ومؤسسة

البترول الوطنية الصينية.[٨٢] كما قام الشيخ (محمد بن زايد آل نهيان)، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة آن ذاك، بزيارة بكين في يوليو ٢٠١٩ تلبية لدعوة الرئيس الصيني وقعت الصين والامارات خلالها على ١٦اتفاقية اقتصادية ضخمة تضمنت اتفاقا بين شركة إعمار العقارية بدبي مع مطار بكين الدولي لتنفيذ مشروع بقيمة ١١ مليار دولار يتضمن منشآت سكنية وترفيهية. ووقعت شركة النفط البحري الوطنية الصينية اتفاق مع شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) للتنقيب وتكرير النفط وتجارة الغاز الطبيعي المسال. وإطلاق مشاريع ضخمة في دبي أبرزها مجمع "سوق التجار" باستثمارات صينية تصل إلى ٢،٤ مليار دولار، و"سلة الخضروات" بتمويل من صندوق الاستثمار العربي الصيني بقيمة مليار دولار، "الأمر الذي يعزز دور الإمارات كمحطة عالمية محورية على طريق الحرير الجديد".[٨٣]

وفي عام ٢٠١٩ أعلن ولي عهد دبي (حمدان بن محمد آل مكتوم) عن ٣٣ مشروعا بهدف تحسين القدرة التجارية واللوجستية لإمارة دبي من أجل مبادرة الحزام والطريق، وفي العام ذاته وقعت الصين عقودا لتطوير البنية التحية للإمارات، ومشروع الاتحاد للقطارات خاصة الذي يربط المناطق الصناعية بالموانئ البحرية والبرية.[٨٤] والذي ساهم في تصدير أكثر من نصف البضائع التي تستوردها الامارات من الصين الي بلدان الشرق الأوسط وافريقيا، وهو ما انعكس إيجابيا على الصين في توسيع طرق وصولها الي الأسواق.[٨٥] وتسعى دولة الإمارات إلى توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين التي تمتلك واحداً من أقوى الاقتصادات في العالم، وتأتي أهمية تطوير هذه العلاقات في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية منها، لإيمان أبو ظبي بأن الصين تمتلك اقتصاداً عملاقاً، يتوقع الخبراء أن يصبح الأكبر في العالم، ومن هذا المنطلق باتت الإمارات أكبر شريك اقتصادي للصين في المنطقة. حيث نمت العلاقات بين الصين والإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية إلى أن بلغت مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة في العام ٢٠١٨.

وقد شهدت العلاقات الصينية – الاماراتية تطورا متزايدا، لتشمل مجموعة من مجالات التعاون والشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين في مجالات عدة منها الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية، بالإضافة الى التبادل التجاري والاستثمارات المباشرة المتبادلة بين البلدين وكذلك تقنيات الذكاء الاصطناعى. كما قامت الإمارات بتعزيز تعاملها مع شركة "هواوي (HUAWEI) "الصينية، بالرغم من وضعها على القائمة السوداء للتجارة فى الولايات المتحدة الامريكية.[٨٦] ومن دون شك فإن ما تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة، من احتياطى نفطى، وامتلاكها فوائض مالية وخبرات استثمارية وتسويقية عالية، فضلاً عن القرب الجغرافى النسبى، جمعيها عوامل تساعد على تفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وفى هذا الإطار يتم العمل على زيادة التبادل التجاري فى ظل تزايد الاعتماد الصينى على النفط الخليجى، الذي بات يمثل نحو٥١% من إجمالى واردات الصين النفطية من العالم. حيث تعد الصين أكبر شريك تجاري للإمارات. وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن الجمارك الصينية خلال شهر

أكتوبر ٢٠٢٠، والذي جاءت بها الإمارات في المرتبة السادسة كأكبر مصدّر نفط إلى الصين.[٨٧] وتسعي دولة الإمارات للاستفادة من الخبرات الصينية في المشروعات التكنولوجية، ومشروعات الاتصالات، وتقنيات تحلية المياه، والزراعة، كما ترغب دولة الإمارات في تصدير صناعات وطنية لديها مثل الألومنيوم والأسمدة الكيماوية، بغرض فتح أسواقا لها في الصين.

في ضوء ما سبق نلحظ ان كلا الجانبان يسعيان الى دفع مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بينهما للأمام بوتيرة أسرع، تحضيراً لعقد الجولة العاشرة من المفاوضات، لاسيما بعد أن وجّهت قمة "العلا" التي عقدت في المملكة العربية السعودية في يناير ٢٠٢١، الى ضرورة المضي قدماً في اتفاقية التجارة الحرة مع الصين تأكيدا على أهمية العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية التي تجمع الجانبين.

٣- العلاقات الصينية – الكويتية

ركزت الصين في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والكويت بشكل خاص على التأكيد على احترام مبدأ الصين الواحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين.[٨٨] وهو ما أكدت عليه دولة الكويت وفي ضوء ذلك لا يوجد تمثيل دبلوماسي كويتي في تايوان. كما لعبت دوراً في الاعتراض على ضم تايوان الي منظمة الأمم المتحدة. وعمل كلا الجانبين على الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية بينهما والسعي نحو تطوير تلك العلاقات الي مرحلة الاستراتيجية الشاملة.[٨٩] ففي عام ٢٠٠٤ قام رئيس وزراء الكويت بزيارة الصين وتم توقيع اتفاقية تعاون مشترك في مجال النفط، وفي عام ٢٠٠٥ قامت شركة البترول الكويتية (KPC) بافتتاح مكتب لها بالصين وفي العام ذاته وقعت شركة النفط الكويتية (KPI) اتفاقية مع شركة (سينوبك كوربوريشن) الصينية لبناء مصفاة لتكرير النفط وانشاء مجمع بتروكيماويات بالصين.[٩٠]

ويتركز التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة حيث يعتبر النفط والغاز من أهم مقومات الاقتصاد الكويتي، حيث تمتلك الكويت ما يقرب من ١٠% من اجمالي الاحتياطي العالمي للنفط، وتعد أحد مؤسسي منظمة أوبك. (العنزي، ١٩٩٥: ٥٤-٥٥) وتعد الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي وثاني أكبر مستهلك للطاقة (النفط والغاز) في العالم وتعد الكويت ثامن أكبر مورد للنفط للصين حيث مثلت واردات الصين من النفط الكويتي نحو ما يقرب (٦,٥%) حيث استوردت الصين عام ٢٠١٧ ما يقرب من ٦٣،٥ مليون طن من النفط الخام الكويتي، وفي عام ٢٠١٨ استوردت ما يقرب من ٣٦،٥ مليون طن من النفط الكويتي الخام، في حين بلغت صادرات الكويت من النفط للصين عام ٢٠٢١ ما يقرب من نصف مليون برميل في اليوم.[٩١]

وتعد الكويت من اولي دول مجلس التعاون الخليجي التي استثمرت بشكل مباشر في الصين في مجالي الطاقة والقطاع المصرفي والتي استحوذت فيه الكويت على حصص بقيمة (٧٢٠) مليون دولار في البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) والذي يعد ثاني أكبر بنك بالصين.[٩٢] ومن جانب اخر قامت الصين عبر شركاتها باستمارات ضخمه

بالكويت في مجالات عدة منها الاتصالات والانشاءات الهندسية والبنية التحتية الكويتية التي سعت الي تطويرها.[٩٣] حيث توجد بالكويت ما يقرب من ٤٠ شركة صينية تشرف على تنفيذ ٨٠ مشروعاً بمختلف المجالات، وفي سبيل ذلك سعت الكويت الي توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين عبر استعادة طريق الحرير القديم من اجل مزيد التفاهم المشترك نحو تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.[٩٤] والذي سيجعل من الكويت ملتقي تجاري ضخم محطة رئيسة مهمة لنقل البضائع من الصين ودول آسيا الوسطي الي أوروبا والعكس.[٩٥] ومثل مشروع مدينة الحرير بالكويت أحد صور التعاون الصين الكويتي وتقدر قيمية الاستثمارات به نحو ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار أمريكي حيث يستهدف المشروع انشاء منطقة تجارة حره مستقلة بمنطقة الصبية شمال شرق الكويت تكون خاضعة للسيادة الكويتية، ويتضمن المشروع بناء برج بارتفاع ١٠٠٠ متر تقريبا.[٩٦]

وعليه تتمتع العلاقات الصينية – الكويتية باستراتيجية اقتصادية في ظل مبادى الحزام والطريق وهو ما سيعطي للكويت دورا هام في طريق الحرير الجديد، لما ستمثله من أهمية في تغيير مسارات الواردات وتخفيف تكلفة الاستيراد ونقل التكنولوجيا الي الكويت، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٦ نحو ما يقرب من ١٨ مليار دولار أمريكي وفي عام ٢٠١٧ بلغ نحو ما يقرب من ٢٠ مليار دولار وفقا لبيانات الجهاز الرسمي الصين.[٩٧]

٤- العلاقات الصينية – القطرية

ترتبط قطر والصين بعلاقات مميزة منذ بدء العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٨٨، تُعد قطر شريكًا اقتصاديًا وتجاريًا رئيسيًا للصين، حيث تزودها بـ ٣٥% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال والمنتجات البتروكيماوية، كما أن قطر كانت من أوائل الدول الداعمة لمبادرة طريق الحرير، كونها محطة حيوية لأهميتها الاقتصادية والإنسانية، شاركت قطر أيضًا في تأسيس بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية عام ٢٠١٥ وفي مجال السياحة، وُقعت اتفاقية بين هيئتي السياحة القطرية والصينية في سبتمبر ٢٠١٧، بهدف استقطاب السياح الصينيين، وتم افتتاح أول مكتب تمثيلي لهيئة السياحة القطرية فى بكين.[٩٨] كما تمتاز الاستثمارات القطرية فى الصين بطبيعة تنموية، أبرزها استثمار جهاز قطر للاستثمار فى بنك التنمية الزراعية الصينى بنسبة ١٣% بقيمة ١،٧مليار دولار، ويُعد من أهم البنوك الصينية حاليًا. كما يوجد استثمارات لرجال أعمال قطريين فى مناطق مختلفة بالصين، مع تطلع قطر لتوسيع استثماراتها مستقبلًا. بالمقابل، بلغت الاستثمارات الصينية فى قطر ٣٠٠ مليون دولار، مع تزايد الشركات الصينية التى تساهم بمشاريع بناء وهندسة عالية الجودة، منها ميناء حمد واستاد لوسيل، إضافة إلى مشاريع بنية تحتية أخرى مهمة.[٩٩]

كما شهدت العلاقات الصينية – القطرية نموًا ملحوظًا فى السنوات القليلة الماضية؛ ففى ٢٠١٣ وقع الجانبان عدة اتفاقيات فى مجالات عدة منها الطيران والنقل والاستثمار، وفي ٢٠١٤ جددت الجانبين اتفاقية بشأن العملة والأدوات الاستثمارية.

وفي العام نفسه، وقعت بكين اتفاقيات عدة للمشاركة في مشروعات اتصالات وبنية تحتية بالدوحة، تبلغ قيمتها نحو ٨ مليارات دولار، وتعد قطر حاليًا ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال إلى الصين. ووصلت العلاقات الدفاعية بين الدوحة وبكين إلى أكبر مستوى منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين عام ١٩٨٨، ففي ٢٠١٨ قامت الصين ببيع نظام الصواريخ البالستية قصيرة المدى (SY-400) لقطر، والتي يبلغ مداها ٤٠٠ كيلومتر. وهو ما سيؤدي إلى تعميق العلاقات بين البلدين.[١٠٠] وفي نوفمبر ٢٠١٩ أكد (علي بن أحمد الكواري) وزير التجارة والصناعة خلال أعمال الدورة الثانية للجنة القطرية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني على تطور التعاون التجاري بين البلدين، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري ارتفع إلى ما يقرب من ٤٩،٢٢ مليار ريال قطري في العام ٢٠١٨، محققا نمواً بنحو ٢٧،٠٨% مقارنة بالعام ٢٠١٧، مضيفاً أن الصين تعد الشريك التجاري الثالث لدولة قطر مستحوذة بذلك على ما نسبته ١١,٦٥% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدولة قطر حول العالم. وفيما يخص الاستثمارات الصينية في دولة قطر، أفاد الكواري أن إجمالي عدد الشركات ومكاتب التمثيل الصينية العاملة في دولة قطر بلغ نحو ٢٦٥ شركة ومكتب تمثيل، من بينهم ٢٤٤ شركة ذات رأس مال قطري- صيني مشترك، و٢٠ مكتب تمثيل لشركات صينية، مقابل شركة واحدة مملوكة بالكامل للجانب الصيني، بالإضافة إلى شركة واحدة مرخصة من قبل مركز قطر للمال، مضيفاً أن هذه الشركات تعمل في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل التجارة والإنشاءات وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية.[١٠١]

كما شهدت العلاقات المشتركة بين البلدين تطوراً ملحوظًا في كافة المجالات الاقتصادية، بعد زيارة الامير (تميم بن حمد ال ثاني) امير دولة قطر الي جمهورية الصين الشعبية في ٣٠ يناير٢٠١٩ حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين وتم افتتاح أول مؤسسة مالية للعملة الصينية في الدوحة، بالإضافة الى افتتاح القنصلية العامة لدولة قطر في قوانغتشو في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي مارس ٢٠٢١ وقّعت قطر للطاقة اتفاقية أولي مع شركة سينوبك الصينية للبترول لتوريد مليونَي طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال إلى الصين لمدة ١٠سنوات، وفي٢١ سبتمبر٢٠٢٢ وقّعت شركة "قطر للطاقة" اتفاقية ثانية لبيع وشراء مع مؤسسة الصين للبترول والكيميائيات (سينوبك Sinopec) لتوريد ٤ ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال من مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي، إلى محطات استقبال سينوبك بالصين لمدة ٢٧ عاما، بداية من العام ٢٠٢٦.[١٠٢] وفي ١٢ يونيو ٢٠٢٢ وقعت شركة قطر للطاقة، اتفاقية شراكة مع شركة توتال إنرجي لتوسيع حقل الشمال الشرقي. والتي بموجبها ستمتلك الشركة الفرنسية حصة ٢٥% في المشروع المشترك، وستمتلك قطر للطاقة ٧٥% من المشروع.[١٠٣]

وفي ضوء ما سبق يظهر مدي تأثير الجوانب الثقافية والاجتماعية والدبلوماسية الناعمة بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين الصين وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. فيما يلي:

- التبادل الثقافي: وقعت الصين اتفاقيات لإنشاء وإقامة مراكز ثقافية بالتبادل مع دول الخليج مثل الكويت والبحرين والإمارات والسعودية بتنظيم فعاليات ثقافية مشتركة مثل الأسابيع الثقافية والمعارض الفنية[١٠٤]، وتنظيم فعاليات ثقافية وفنية لتعزيز التفاهم المتبادل. وهذه المراكز تعزز التفاهم المتبادل وتروج للثقافة الصينية.[١٠٥]
- التعليم والتدريب: تقدم الصين منحًا دراسية للطلاب من دول الخليج للدراسة في الجامعات الصينية[١٠٦]، فالعديد من الطلاب السعوديين والطلاب القطريين يدرسون في الجامعات الصينية، بفضل المنح الدراسية، مما يعزز الروابط الأكاديمية والثقافية بين الجانبين.[١٠٧]
- التعاون الإعلامي: الإمارات والصين تتبادلان البرامج التلفزيونية والإذاعية، مما يساعد في نشر الثقافة الصينية وزيادة الوعي بها في الإمارات. [١٠٨]
- الدبلوماسية الشعبية: تنظم الصين ورش عمل وبرامج تدريبية للأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية في الكويت، مما يعزز التفاهم والتعاون على المستوى الشعبي. [١٠٩]

وعليه فان هذه الأمثلة تعكس كيف تستخدم الصين القوة الناعمة لتعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما يساهم في تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

خامساً: أمن الطاقة كمحرك للسياسة الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

١-أهمية نفط دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصين

تمثل منطقة الخليج العربي مركز الثقل النفطي العالمي لكونها منطقة غنية بالنفط (إنتاجا واحتياطا)، فقد وضعتها الصين ضمن أولوياتها في سياستها الخارجية والتي تقوم استراتيجيتها لأمن الطاقة على ضمان وتأمين مصادر الطاقة بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي الصيني.[١١٠] ويمثل أمن النفط دوراً هاماً في تعزيز الأمن القومي الصيني، كما يعد النفط أحد أهم السلع الاستراتيجية التي تساهم في بلورة القوة العسكرية وهو بمثابة المحرك الرئيسي في رسم وصنع السياسة الخارجية للدول المستهلكة للطاقة ونظراً لأهميته في السياسية الدولية ودوره الفاعل فيها بما يحقق لها أمن الطاقة. [١١١] وهو ما أكسب دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط أهمية استراتيجية عند صناع القرار السياسي الخارجي للصين.[١١٢] وفي ٢٠٠٥ تم انشاء الهيئة العليا للطاقة للإشراف على السياسة النفطية وعمل الشركات النفطية الوطنية الصينية[١١٣]. ففي عام ٢٠٠٨ احتلت الصين المركز الثاني كأكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الامريكية، وفي عام ٢٠٠٩ تجاوزت الصين الولايات المتحدة الامريكية

لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وفي عام ٢٠١٤ وصلت واردات الصين من النفط الخام الي نحو ما يقرب من ٦ مليون برميل للنفط يومياً، حيث تشير التوقعات المستقبلية الي ارتفاع نسبة واردتها النفطية من الخارج لتصل الي ما يقرب من ٦٧,٥% في ٢٠٣٠.[١١٤]

لذا تعد قضية الطاقة من القضايا الهامة في السياسة الخارجية الصينية والتي أصبحت تتسم بالمرونة، فضلا عن تخوفها من أن تصبح الطاقة عائقاً امام عملية التنمية الاقتصادية بها. وهو ما دفعها على اتباع سياسة خارجية مرنه. وهو ما انتهجته في بناء علاقاتها مع الدول النفطية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال العمل على تطوير ورفع الكفاءة والقدرة العسكرية الهجومية والدفاعية لها لحماية الطرق التي تعبر خلالها واردتها من الطاقة. [١١٥] وفي سبيل تأمين الصين لاستمرار تدفق احتياجاتها النفطية بصورة دائمة تتناسب مع حجم متطلباتها لاستمرار عملية التنمية بها، انتهجت الصين استراتيجية اعتمدت على الأنشطة الدبلوماسية والاستثمار في المناطق الغنية بالنفط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق قيام الشركات الوطنية النفطية الصينية بالتنقيب عن النفط بتلك الدول من أجل حماية أمن الطاقة الصينية تأمين الحصول عليه وتصديره اليها بما يخدم الامن القومي الصيني.[١١٦]

وعليه سعت الصين الي إقامة علاقات مع الدول النفطية التي يمكنها إقامة علاقات استراتيجية معها من خلال حصول الشركات النفطية الصينية خلال خطتها الاستثمارية على حقوق التنقيب واستخدام حقول النفط المحتمل اكتشافها بمختلف تلك الدول وكذلك توقيع الصين عقودا لمشروعات مرتبطة بالموارد النفطية، وهو ما حد من الخلافات القائمة مع الدول الغنية بالنفط وساهم في توسع الصين خارجياً وإقامة علاقات استراتيجية تعاونية في الاستثمارات النفطية مما ساهم في إقامة علاقات استراتيجية طويلة الاجل في مجال الصناعات النفطية والبتروكيميائية.[١١٧] وجاء في مقدمة تلك الدول دول مجلس التعاون الخليجي التي تصدر للصين كميات ضخمه من الطاقة (النفط والغاز) لسد احتياجاتها من الطاقة للحفاظ على معدلات النمو العالية للاقتصاد الصيني.[١١٨] وارتباطاً بكون النفط أمن قومي صيني تحولت الاستراتيجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجي الصيني بينهما والمشاركة في مشروعات البنية التحتية لدول مجلس التعاون وكذلك سعي الصين الي الوصول الي التوازن في سياستها الخارجية بين مصالحها ومبادئها. وكذلك حرصها على جعل منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط منطقة آمنة من خلال تبنيها مواقف حيادية تجاه الازمات التي تمر بها المنطقة وتأكيدها على استخدام الطرق السلمية والدبلوماسية في تسوية الازمات، فضلا عن انحيازها تجاه القضايا الهامة التي تخص المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.[١١٩]

وفي ظل اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي لتصدير النفط والغاز الي القوي الكبرى المستهلكة للطاقة والذي يمثل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لها اتجهت الي تطوير علاقاتها مع الصين، وهو ما سعت الصين لتعزيزه وتوفير بيئة ملائمة لتلك الدول

لتطوير سياستها المرتبطة بالطاقة وذلك من خلال تأسيسها للمؤتمر الصيني – العربي للطاقة في مارس ٢٠١٢ وسبقه توقيع مذكرة تفاهم استراتيجي عام ٢٠٢٠ سمحت للصين الدخول الي منطقة الخليج العربي كقوة كبري مستهلكة للطاقة.[١٢٠]

وارتبطت الرؤية الصينية لأمن الخليج بما تحصل عليه من نفط من دول مجلس التعاون الخليجي وأصبح المتغير النفطي يلعب دورا حاسماً لدي صانع القرار السياسي الصيني نظرا لحاجة الصين المستمرة من النفط والتي ستدفعها الي منافسة الولايات المتحدة الامريكية والقوي العالمية للحصول علي أكبر المقدرات الاقتصادية والنفطية لدي دول مجلس التعاون الخليجي.[١٢١] حيث تدرك الصين ما يمثله الوجود الأمريكي بمنطقة الخليج من تهديد لمصالحها وهو ما يدفعها الي لعب دور بالمنطقة لتأمين مصالحها الاقتصادية المتمثلة في ضمان استمرار تدفق النفط اليها.[١٢٢] حيث بذلت الصين جهوداً كبيرة لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول الخليج وعليه جاء النشاط الصيني مدفوعاً بأولوية الحصول على مشروعات النفط بالمنطقة حيث قامت الشركات الصينية ببناء مصافي مشتركة في المملكة العربية السعودية. والتفاوض مع دول الخليج علي اتفاقية تجارة حرة.[١٢٣]

حيث تؤدي صناعة النفط دورا مهما في الاقتصاد الوطني ونموه وتشير التقديرات الي احتمالية تخطي الصين لليابان كثاني أكبر مستهلك للنفط في آسيا، وقد بدأت الصين استيراد البترول مباشرة من الدول الخليجية بدلا من شرائه عبر وسيط (شركات البترول الدولية) تأكيد لتوفير أمن الطاقة الصيني.[١٢٤] حيث أصبحت الصين ثاني اقتصاد بالعالم بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث الحجم ومع النمو الكبير المتوقع في حاجة الصين الي الواردات من الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) خاصة من تلك الواردة من دول الخليج العربي ومجلس التعاون الخليجي خاصة لسد حاجة الصين لاستمرار مشروعات التنمية الاقتصادية.[١٢٥]

٣- الموقف الصيني تجاه أمن دول الخليج العربي

تقع منطقة الخليج في قلب خريطة الأمن الاقليمي والدولي، فهي تشرف من جهة الشرق على الخليج الذي يعبر منه نصف النفط العالمي، وعلى البحر الأحمر الذي تمر عبره التجارة بين الشرق والغرب وتعد منصة للتحرك الاستراتيجي شرقا وغربا، فضلا عن قربها من بؤر الصراعات (إيران وباكستان وأفغانستان). لذا يمثل الأمن البحري أحد أهم التحديات التي تواجه المصالح الاقتصادية الحيوية للصين بمنطقة الخليج العربي، لارتباط الامن البحري بأمن الطاقة، وارتبط المفهوم الصيني لأمن الخليج العربي بأمن الطاقة في الاستراتيجية الصينية لتأمين استمرار إمدادات الطاقة اليها وعليه أضحي أمن الطاقة مرتبطا بالأمن القومي الصيني.[١٢٦] ويمثل استمرار تدفق النفط الخليجي الي الصين أهمية استراتيجية لأنه مصدر رئيس لتحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما دفع الصين الي انتهاج سياسات للحفاظ على أمن دول الخليج العربي ومنها: العمل على حل الخلافات بمنطقة الخليج العربي عبر الأدوات الدبلوماسية وتجنب اللجوء الي استخدام القوة العسكرية وفي مقدمة تلك الازمات أزمة البرنامج النووي الإيراني، وكذلك

انتهجت الصين سياسة متوازنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لتحقيق أمن المنطقة لتأمين امدادات الطاقة اليها، وتقديم المساعدات التكنولوجية العسكرية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي وتقديم الدعم في مواجهة القرصنة التي تهدد أمن الممرات البحرية الدولية.[١٢٧]

ولضمان أمن الطاقة تبنت الصين استراتيجية (عقد اللؤلؤ) والتي تضمنت انشاء قوة عسكرية بحرية وانشاء مجموعة من الإنشاءات البحرية في موانى دول صديقة بهدف تحقيق الامن البحري علي امتداد التي تعبر خلالها امدادات الطاقة الصينية الواردة اليها من دول الخليج العربي[١٢٨]. وطورت الصين تلك الاستراتيجية من خلال جعل ميناء (جوادر) وهو ميناء عميق يقع على بحر العرب بمقاطعة بلوشستان الباكستانية ويعتبر الميناء حلقة وصل بين المشروع الطموح في الحزام الواحد والطريق الواحد، ويبرز بشكل بارز في خطة الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وأصبح الميناء يعمل رسميا في ١٤ نوفمبر ٢٠١٦، ويعد محورا رئيسا للاستراتيجية الصينية لكونه من أهم الموانئ في المنطقة، حيث يعد موقعا إستراتيجيًا يمنح الصين ووسط آسيا إمكانية الوصول إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط والذي يخدم الصين كونه معبرا للنفط الخام الوارد اليها من دول الخليج العربي ولقربة من مضيق هرمز لما يمثله من أهمية كمعبر لواردات النفط حيث يعبر من خلاله ما يقرب من ثلث الإنتاج العالمي من النفط الخام.[١٢٩] هذا الميناء من سيمكن الصين من ضمان أمن واردتها من الطاقة القادمة اليها من دول الخليج العربي والتي تشكل ما يقرب من ٦٠% من احتياجاتها، كما أنه يعد بديلا للخليج العربي في حالة حدوث أي تهديد لمرور امدادات الطاقة اليها، كما سيعطي للصين نفوذا استراتيجيا في المحيط الهندي وبحر العرب مما جعل أمن الملاحة في المحيط الهندي مرتبطة بأمن الملاحة في مضيق هرمز، وعليه فالموقف الصيني من أمن الخليج العربي يعد أحد أهم توجهاتها الخارجية الهادفة الي حماية مصالحها الاقتصادية ولتأمين احتياجاتها من الطاقة.[١٣٠]

وعليه سيظل أمن الطاقة من حيث المصدر وطرق الامداد لها المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي خاصه، لكونها انتقلت من دولة مكتفية من الطاقة (النفط والغاز) الي دولة مستوردة لهما بدء من عام ١٩٩٣ نظر للنمو المتسارع للاقتصاد الصيني الذي تراوح خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١١) ما بين (٨% - ١٤%) حيث تشير المؤشرات الاقتصادية ان الصين تستورد حاليا ما يقرب من ٥٠% من احتياجاتها من الطاقة ومتوقع ان تحتل المرتبة الاولي عالميا في استيراد الطاقة بحلول عام ٢٠٢٥.[١٣١] ونظرا لحاجة الصين كقوة اقتصادية عالمية إلى الاستمرار في تأمين مصادر الطاقة فقد أصبحت منطقة الخليج العربي على رأس أولويات الصين خلال مرحلة إصلاحاتها الاقتصادية لكونها تمثل ما يقرب من٤٠% من احتياجتها من الطاقة، وهو ما دفعها إلى الدخول في علاقات إيجابية مع الخليج خلال العقود الماضية.[١٣٢]

ومما سبق نلحظ أن الصين ستظل بحاجة إلى الاعتماد على النفط الخليجي؛ نظراً لطموحاتها الاقتصادية الضخمة، وهو ما أعطي لمنطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط أهمية كبيرة للصين في توجهاتها الخارجية؛ سواء من حيث موقع تلك الدول على خط مبادرة الحزام والطريق إلى الأسواق العالمية، أو من حيث مخازنها النفطية.

سادساً: التحولات الاستراتيجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

انخرطت الصين على مدى العقدين الماضيين، بنشاط في ملفات اقتصادية وأمنية تتعلق بمنطقة الخليج العربي، وعملت على تعزيز علاقاتها بالدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ورغم أن اهتمامها بالمنطقة مدفوع بالطلب المحلي المتزايد على الطاقة، لكن سرعان ما أصبحت بكين شريكا مهمًا لدول الخليج العربي في العديد من المجالات، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية، وتجارة السلع والخدمات، والتكنولوجيا الرقمية، وقضايا الدفاع، والأمن، وبدأت العلاقات الصينية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي حقبة جديدة، تتسم بالعمق والشمولية سواء من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، أو التجارية إضافة إلى العلاقات الاستراتيجية أو السياسية، وجاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الأخيرة إلى الرياض في ٩ ديسمبر٢٠٢٢ في وقت يمر فيه الاقتصاد العالمي بظروف غير مسبوقة، تزداد فيه التحديات، سواء الجيوسياسية أو أمن الطاقة، إضافة إلى مصاعب اقتصادية هائلة، شكلت علامة فارقة في طريق تعميق العلاقات الصينية – الخليجية، وفتح آفاق جديدة للتنمية المتبادلة والتعاون المستقبلي.

جاءت القمة الصينية الخليجية برعاية المملكة العربية السعودية لتمثل نقطة تحول بارزة في تراجع العلاقات الامريكية السعودية، ويمثل البيان الذي نشر بعد القمة نقطة مهمة ليس فقط على صعيد الشراكات الاقتصادية والتجارية بين الصين ودول الخليج، ولكن أيضًا على صعيد القضايا الدولية والقضايا في الشرق الأوسط وآسيا، ويأتي تبني الصين ودول الخليج موقف مشترك تجاه القضايا الحالية والسابقة، مؤكدا وشاهدا على أن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين تقوم على أسس وأهداف أكثر استمرارية. وفي الوقت نفسه، كانت هناك إشارة ضمنية إلى أن أمن دول مجلس التعاون الخليجي هو أمن الصين. حيث شدد قادة الخليج على ضرورة دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة مجلس التعاون الخليجي، وضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، حفاظا على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وجددوا دعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أكد قادة الدول الخليجية دعمهم للمجلس الرئاسي في اليمن برئاسة الرئيس رشاد العليمي، مؤكدين على ضرورة التوصل إلى حل سياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦.[١٣٣]

كما سيعزز من نجاح القمة العربية الصينية في وضع خارطة طريق لمستقبل العلاقات بين الجانبين، عدة أمور منها، وجود توافق فى رؤى الجانبين تجاه مختلف القضايا، فالصين تدعم قضايا الأمة العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وتؤمن

بأهمية الحل السياسى للأزمات فى اليمن وسوريا وليبيا، وتدعم جهود الدول العربية فى الحفاظ على سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفى المقابل تدعم الدول العربية سيادة الصين ووحدة أراضيها، وتحترم مبدأ " الصين الواحدة" كما يتوافق الجانبان حول أهمية التعاون الاقتصادي وكذلك العمل من أجل السلام وإقامة نظام دولي منصف وعادل، واحترام خصوصية كل دولة.[١٣٤]

فضلا عن وجود توافق فى الرؤى التنموية المستقبلية لمختلف الدول العربية (مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ على سبيل المثال) مع المبادرات التى تطرحها الصين، مثل مبادرة الحزام والطريق، ومبادرة التنمية العالمية التى طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال مشاركته فى المناقشة العامة للدورة ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ سبتمبر ٢٠٢١، يعزز آفاق التعاون ويجعل من التنمية والمصالح المشتركة أساسا في التعاملات في ظل احترام متبادل للاختلاف. أضف الي ذلك وجود نقاط قوة متبادلة تكون أساسا لتحقيق التكامل وتبادل المنفعة، فالدول العربية والخليجية تملك موارد نفطية تحتاجها الصين، وتحظى بموقع استراتيجى له أهميته ضمن مبادرة الحزام والطريق، كما أن تلك الدول تعد سوقا كبيرة للمنتجات والاستثمارات الصينية، وفي المقابل تملك الصين التى تعد ثانى أكبر اقتصاد فى العالم تجربة تنموية رائدة ولها باع واسع فى مجال التكنولوجيا الفائقة، وشبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعى، والفضاء، والتكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي مثل تحلية مياه البحر وغيرها.[١٣٥]

ووقعت المملكة العربية السعودية والصين مجموعة من الاتفاقيات، التى شملت مجالات من بينها الطاقة والبنية التحتية، بقيمة حوالى ٣٠ مليار دولار، حيث تسعى الصين إلى النهوض باقتصادها الذي تضرر بفعل جائحة كوفيد ١٩، بينما تتطلع السعودية إلى تنويع تحالفاتها الاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من توقيع السعودية والصين على عدد من اتفاقات الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية، يري محللون إن العلاقات ستظل مرتكزة في مجملها حول المصالح في قطاع الطاقة على الرغم من دخول الشركات الصينية قطاعى البنية التحتية والتكنولوجيا بالمملكة، وفى الجانب التكنولوجى شاركت شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة فى بناء شبكات الجيل الخامس فى دول الخليج، كما وقعت المملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم مع شركة "هواوي" الصينية فى مجال الحوسبة السحابية ولبناء مجمعات عالية التقنية فى المدن السعودية.

في حين لم يكن الملف الأمني والعسكري حاضرا بقوة في الإستراتيجية السعودية-الصينية الجديدة رغم وجود تعاون أمني وعسكري بين الجانبين. وعليه تعد الصين بذلك الشريك الاقتصادي والاستثماري الأكبر للمملكة العربية السعودية وهذا ما يثير حفيظة الولايات المتحدة رغم تجنب السعودية الدخول في التفاهمات الأمنية لكن حتما سيكون لمثل تلك الاتفاقيات الاستراتيجية تداعيات على المملكة العربية السعودية والدول المتقاربة مع الصين. [١٣٦]

الوساطة الصينية في عودة العلاقات السعودية – الايرانية

شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية تحولاً ملحوظاً نحو التهدئة والحوار ففي ظل التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، بعد سنوات من التوتر والقطيعة، هذا التغيير جاء في إطار جهود مشتركة لتجاوز الخلافات

والصراعات في المنطقة، وبمشاركة أطراف خارجية كالصين لاحتفاظها بعلاقات طيبة مع طهران، مما سيجعلها قادرة على تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع الجانبين، وفي خطوة تاريخية، أعلنت المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية عن استئناف علاقاتهما الدبلوماسية والسياسية بعد قطيعة استمرت منذ عام ٢٠١٦، على خلفية اقتحام محتجين إيرانيين للسفارة السعودية في طهران احتجاجا على إعدام رجل دين شيعي سعودي، وجاء هذا الإعلان بوساطة صينية، في بيان مشترك صدر في بكين بحضور وزير خارجية الصين (وانغ يي)، الذي تولى دور الوساطة بين الطرفين بعد جولات مكثفة من المباحثات التي جرت في بغداد وبكين، والتي تضمنت أهم بنودها احترام سيادة الدول والتزام كلا البلدين بالحوار والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة والأمن والاستقرار في المنطقة. كما تضمن الاتفاق استئناف التعاون في مجالات مثل التجارة، والطاقة، والثقافة، والسياحة، والصحة. إضافة إلى ذلك، تقرر عقد اجتماع بين وزيرا خارجية كلا منهم لـــتفعيل ذلك.

ومن المتوقع أن تكون لعودة العلاقات بين الرياض وطهران أثر إيجابي على استقرار وأمن المنطقة، خاصة في ملفات مهمة مثل الأزمة السورية والأزمة اليمنية والبرنامج النووي الإيرانى. كما تفتح فرص جديدة للتعاون فى مجالات اقتصادية وثقافية وإنسانية، تخدم مصالح شعبي البلدين، وهذه الخطوة لا تخلو من التحديات والصعوبات، فهناك قضايا عميقة تفصل بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران، تتعلق بالدور والتأثير في المشهد الإقليمي، وبالفكر والهوية في المجتمعات. كذلك هناك ضغوط خارجية من قبل دول لديها مصالح مختلفة أو متضاربة في المنطقة، كإسرائيل أو أمريكا أو تركيا، ولذلك فإن عودة العلاقات بحاجة إلى رؤية استراتيجية شاملة من قبل كلا الطرفَين.

وقد يشكل هذا الاتفاق محورًا مهمًّ لإحداث تغير إيجابى فى خريطة المصالح والتحالفات في منطقة تشهد صراعات مستمرة منذ عقود. كما يؤثر هذا الاتفاق على دور أخرى قادت حروب ضد إيران أو دول المحور المضاد له. من جانب آخر، يظهر هذا التغير قدرة كبير على التأثير في شؤون المنطقة بشكل فعال.

الخاتمة

في ضوء ما تم استعراضه في هذه الدراسة وتأسيساً على ما تقدم فقد توصلت الدراسة الي ما يلي:

١) أن العلاقات الصينية – الخليجية تمتع بأهمية كبيرة على المستوي الدولي بسبب ضخامة الاقتصاد الصيني واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز، إضافة إلى أن أسواق الجانبين واسعة وقابلة الاستيعاب منتجات الطرف الآخر.

٢) أهمية الاستثمارات الصينية – الخليجية المشتركة في ظل الوفرة المالية لدول الخليج العربية، وتنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، في ظل

انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوروبية، جعل الصين تعمل على تنويع شركائها الاقتصاديين، خاصة في ظل سعيها إلى توسيع مصالحها العالمية.

٣) أن الاهتمام الصيني بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة جاء بهدف توسيع مصالحها العالمية؛ وأنه من المحتمل أن تكون دول الخليج نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـــ"طريق الحرير" البري والبحري للقرن الواحد والعشرين، والتي اقترحها الرئيس الصيني الحالي "شي جني بينغ" سنة ٢٠١٣ والتي من شأنها أن تقود العلاقات الاقتصادية إلى النمو والاطراد على المدى القريب، مما جعل منطقة دول الخليج العربي ذات أهمية في السياسات الاقتصادية الصينية، الأمر الذي جعل حجم التبادل الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في تزايد سواء في قطاع الطاقة أو القطاع المالي والبنكي وكذا مختلف الاستثمارات التجارية، وهو ما يسهم في تعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية البينية خاصة في ظل الرغبة والإرادة السياسية المتبادلة بين الصين ومختلف دول مجلس التعاون الخليجي، واستمرار الاستراتيجية الصينية نحو توسيع أنشطتها الاقتصادية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، والتي قد تحمل أبعاداً سياسية وعسكرية أخرى. إلا أن ذلك لا يعني ابتعاد المجال الخليجي عن تحالفاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية واستبداله بنظيره الصيني، وذلك نظراً لمظلة الحماية الأمريكية لدول الخليج من الأخطار والتهديدات الخارجية، التي لم توفرها الصين بعد على نفس الدرجة التي تعهدت بها واشنطن لدول الخليج منذ عشرات السنين.

٤) أن أهمية التعاون الخليجي–الصيني تتمثل في ان غالبية دول مجلس التعاون الخليجي تشارك في مبادرة "الحزام والطريق"، كما أن الكثير من رؤى التنمية الخليجية ترتبط بتلك المبادرة، وعلى سبيل المثال رؤية المملكة العربية السعودية، ورؤية الكويت، فضلا عن الرغبة الصينية في التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، لأن الصين باتت الشريك التجاري الأول بالنسبة للدول العربية، وهذا يعطي دفعة قوية للتوصل لاتفاقية بين الجانبين.

٥) أن سبل تطوير العلاقات الصينية – الخليجية تتمثل في تطوير التبادل الاقتصادي وفتح مصانع صينية في دول الخليج العربي، ونقل صناعة التكنولوجيا إليه عبر منح امتيازات للشركات الصينية للتنقيب عن النفط في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وإنشاء مناطق حرة بين الطرفين ودعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين.

٦) أن توسع العلاقات الخليجية الصينية بمساراتها الاقتصادية والسياسية والأمنية لن يمتد إلى مستوى التحرك بعيداً عن المعسكر الأمريكي، الذي أظهر حزمه بمسألة الوجود الصيني ومشاريعه في المنطقة الخليجية، كالضغوط الأمريكية التي مورست على الإمارات لإيقاف عملية بناء القاعدة البحرية الصينية في ميناء أبو ظبي، والتي وصلت إلى حد التهديد بعدم إتمام صفقة طائرات F35 وغيرها من الصفقات العسكرية الأخرى. حيث يُعَدَّ التوجه الخليجي الحالي نحو الصين بمثابة اتجاه لتطوير شبكة علاقات دول مجلس التعاون الخليجي الدولية بما يعود بالنفع على أمنها القومي ومصالحها الداخلية والخارجية، وبما يدعم خططها التنموية للتحول من النفط إلى التكنولوجيا الرقمية. ويعد

هذا القرار الخليجي تطوراً إيجابياً في ظل المتغيرات الدولية الجارية على الساحة الدولية.

٧) أن سياسة الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تحركها بالأساس دوافع اقتصادية ومصالح استراتيجية تتصل بإمدادات النفط الخام ومشروعات استثمارية ضمن مبادرتها "الحزام والطريق"، وسعيها للعب دور الوسيط في المنطقة من خلال علاقاتها مع كافة الأطراف الإقليمية، إذ ترغب الصين في توسيع دورها السياسي في مستقبلٍ منطقة الخليج العربي عبر مداخل القوة الناعمة الاقتصادية، فهي تتخذ من التنمية منطلقاً لكافة تحركاتها باعتبار أنها المفتاح الرئيسي لحل جميع المشكلات. حيث تعد دول الخليج شركاء مهمين للصين أيضًا من منظور آخر يتعلق بموانئ تلك البلدان ومناطقها الحرة على طول ساحل شبه الجزيرة العربية، والتي تتوافق بشكل جيد مع طموحات "طريق الحرير البحري"، لذلك شرعت الصين في مشاريع لمواءمة المناطق الصناعية في عدد من الدول الخليجية، مثل مشروع مجمع الدقم الصناعي الصيني-العماني، والمنطقة النموذجية الصينية الإماراتية للتعاون في الطاقة الإنتاجية

وانطلاقا مما تقدم في هذه الدراسة فلابد من اعتماد سبل ورؤى من أجل الدفع بتلك العلاقات التجارية والاقتصادية، ووجود آليات داعمة لزيادة التعاون البيني بما يعود بالنفع بين الطرفين، وهكذا تبدو الحسابات السياسية آخذة في التغيير وفقا لمعيار المصلحة الوطنية ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة زيادة في العروض الصينية لتقديم مصالح متبادلة مع دول الخليج العربي. وتشير عوامل كثيرة إلى أن العلاقات الصينية- الخليجية مقبلة على مرحلة جديدة، ينظر إليها الطرفان بآمال كبيرة ورغبة حقيقية في تطوير تلك العلاقات وتعميقها، في ظل التغيرات البيئة الدولية والاقليمية الراهنة. وأنه على المدى الطويل ستتطلع الدول الخليجية، نحو ترتيبات أمنية سياسية متعددة بتعزيز علاقاتها العسكرية والأمنية مع الصين، أو استضافة منشآت عسكرية صينية، بما في ذلك القواعد البحرية.

<u>وفي ضوء ما سبق يوصي الباحث بتعزيز العلاقات الصينية الخليجية من خلال ما يلي:</u>

- تطوير العلاقات الثقافية وزيادة التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدي الطرفان وعقد الندوات والمؤتمرات المشركة بين المؤسسات المتشابهة لكلا الجانبين
- العمل على تبادل المعلومات بين المؤسسات بكافة القطاعات المختلفة بما يحقق لكلا الطرفين أكبر قدر من التعاون والتكامل، ودعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تخص الطرفين
- العمل علي زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي عبر انشاء المصانع الصينية بدول الخليج ونقل التكنولوجيا إليهم، ومنح امتيازات للشركات الصينية للتنقيب عن النفط في دول المنقطة.
- العمل على تعزيز التعاون من خلال المشاركة في طريق الحرير والذي من شأنه ان يسهم في زيادة العائد الاقتصادي والتبادل التجاري بين الطرفين، كما سيسهم انشاء مناطق حره بين الطرفين في زيادة وتطوير العلاقات بين الجانبين

هوامش الدراسة

[١] جواد، احمد (٢٠٠٩)، العلاقات العربية الصينية في ٦٠عام، جريدة الشرق الأوسط، أكتوبر، العدد ١١٧٤، ص١٠

[٢] عبد الله، احمد عبد الجبار (٢٠١٩)، الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج بعد عام ٢٠١٠، مجلة حمورابي للدراسات، ع ٢٩، ص٣٨.

[٣] عيسى، اسماعيل (٢٠٠٥)، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط (١٩٩٣-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص١٣٣.

[٤] باكير، علي حسين (٢٠١٠)، دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص٩٧.

[٥] صيدم، محمد محمود صبري (٢٠١٤)، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، ص٩٧.

[٦] الشهابي، عمر، العوفي أحمد وبو هزاع، خليل (محررون)، (٢٠١٧) الثبات والمتحول الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ص١١٤.

[7] **Rumi Aoyama, "One Belt, One Road": China's New Global Strategy, Journal of Contemporary East Asia Studies, The Journal of Contemporary China Studies, Vol. 5, No. 2, Published online: 28 Mar 2017, pp.5-13. Available at: https://goo.su/iA71**

[٨] **Ibid, p16**

[9] **Christina Lin, (Oct.2017) The Belt and Road and China's Long-term Visions in the Middle East, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, Issue No. 512, p2. Available at:**
https://goo.su/CGE8h

[١٠] يون لينغ، جانغ (٢٠١٧)، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة آية محمد الغازي، الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ص٥٦

[11] **Bijan, Zheng (September-October 2005) «China's «Peaceful Rise» to Great-Power Status, » Foreign Affairs, vol. 84, no, 5. pp18-24.**

[12] **GA afar Karrar, Ahmed June 2004, «The Sino-Arab Relations in the Gas Sector, » paper presented at: The International Energy Security and Cooperation Conference: «Towards a Sino-Arab Partnership in the Energy Sector: The Current Situation and Challenges», Shanghai, China, p21.**

[13] **Kenneth B. Medlock III, (2004) Ronald Soligo and Amy Myers Jaffe, «The Present Status and Future Prospects of Energy in China, » in: Asian Energy Markets, Dynamics, and Trends (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research). p 307**

[١٤] ذارئ، هديل حربي (٢٠٢٢)، فكرة عبد الفتاح، نامق، "أبعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الخليج العربي"، مجلة قضايا سياسية، العدد (٦٩).

[١٥] صيدم، محمد محمود صبري (٢٠١٤) دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٨-٩٩

[١٦] جودة، محمد (٢٠١٥)، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٤٠، ص٤٢

[١٧] لكريني، ادريس (٢٠١٧)، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٠٧.

[١٨] عوني، ملك (٢٠١٧)، السياقات الغالبة: الصعود الصيني الي اللا قطبية، تقديم ملحق تحولات استراتيجية، القطب الصيني، محددات تطور الصين في مرحلة إعادة الهيكلية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٧، ص٢٠٧.

[١٩] منصور، عماد (٢٠١٧)، السياسة الخارجية الصينية من منظور الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ص٢٧.

[٢٠] ريتس، الصين: عودة قوة عالمية، سامي شهون (مترجم)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ص ص ٢٤٨،٢٤٩

[٢١] الكواري، علي خليفة والربيعي، تركي علي، (١٩٨٨)، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، ع ٥٣، ص ص١١٧-١٢٧.

[٢٢] مقلد، اسماعيل صبري (١٩٩١)، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص٢١ .

[٢٣] أبو غزالة، إبراهيم، (٢٠٢٣/٨/٢)، أين تقع الصين، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/٢٠، متاح على الرابط الالكتروني التالي:https://mawdoo3.com

[٢٤] المرجع السابق

[٢٥] زانج، دي دي (١٩٩٧)، الإصلاح الاقتصادي الصيني ودلالاته السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ص٣٣.

[٢٦] متكيس، هدى (٢٠٠٧)، الصعود الصيني ... التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧يناير، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٧٤.

[٢٧] عوني، ملك (٢٠١٧)، السياقات الغالبة: الصعود الصيني الي اللا قطبية، مرجع سبق ذكره، ص٢١٠.

[٢٨] مغاوري، شلبي علي (٢٠٠٧)، الصين والاقتصاد العالمي – مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، ع ١٦٧، يناير، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٨٦.

[٢٩] مغاوري، شلبي علي (٢٠٠٧)، المرجع السابق، ص٨١.

[٣٠] مغاوري، شلبي علي (٢٠١١)،" الصين وأمريكا ....التنين يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية"، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١/١٥، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/LCJI

[٣١] عابدين، السيد صدقي ومتيكس، هدى (٢٠٠٤) (محررا) ، العلاقات العربية-الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ص ص ٤٦-٤٧.

[٣٢] الراوي، مهند حميد (٢٠١٥)، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي والدولي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ص١٩٠.

[٣٣] شناقه، صباح نعاس (٢٠١٣)، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد٤٦، ص ٢٠٦

[٣٤] تقرير موقع"غلوبال فاير باور" (2015) ، لمزيد متاح على موقع روسيا اليوم RT

[٣٥] المرجع السابق

[٣٦] حكيمي، توفيق (٢٠١٥)، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، تونس :مجلة الفكر، العدد الثاني عشر، ص١٩٦.

[37] The State Council Information Office of PRC, China's Military 2015 (Full Text), May 2015.

[٣٨] عبد العزيز، حمدي (سبتمبر٢٠٠١)، "قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا"، السياسة الدولية، عدد١٤٥، ص ٨١-٨٣.

[٣٩] كشك، أشرف محمد (٢٠١٦)، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ، تقرير مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ٣ مارس، ص ١٢ وما بعدها.

[٤٠] الدسوقي، محمد إبراهيم (١٩٩٣)، "رؤي مستقبله لواقع التغيرات داخل الصين"، مجلة السياسة الدولية، ع ١١٢، ص١٥٤.

[٤١] زانج، دي دي (١٩٩٧)، الإصلاح الاقتصادي الصيني ودلالاته السياسية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

[٤٢] الراوي، عبد العزيز (٢٠٠١)، العلاقات الصينية الإسرائيلية وآفاق تطورها، مركز المستقبل للدراسات، ط ١، عمان، ص ص٢٦٧-٢٦٨.
[٤٣] فهمي، عبد القادر (٢٠٠٠)، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ط ١، ص٢٢.
[٤٤] سيد الاهل، عاطف سالم (٢٠٠٥)، العلاقات العربية-الصينية، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، أوراق حضارية معاصرة، الصين المعاصرة، القاهرة، ط ١، ص٨٧.
[٤٥] فهمي، عبد القادر (٢٠٠٠)، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص١٩
[٤٦] البدراني، عدنان خلف حميد (٢٠١٥)، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه السلام في الشرق الاوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٩، ص٦
[٤٧] فضة، محمد إبراهيم (١٩٩٨)، سياسة الصين الخارجية ١٩٨٠-١٩٩٦، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاردنية، الاردن (غير منشورة)، ص٥٠
[٤٨] البدراني، عدنان خلف حميد (٢٠١٥) أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه السلام في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص٣
[٤٩] شناقه، صباح نعاس (٢٠١٣)، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠٥-٢٠٦.
[٥٠] الخفاجي، أحمد كامل (٢٠١٧)، القوة الناعمة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الايرانية، جامعة المصطفى العالمية، إيران، ص ص٢٢-٢٣.
[٥١] السليمان، ياسين (٢٠١٦/١٠/٢٥)، العلاقة الخليجية الصينية .. نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة، الخليج أونلاين.
[٥٢] سيد الاهل، عاطف سالم (٢٠٠٥) العلاقات العربية-الصينية، مرجع سابق، ص١٣٨
[٥٣] عبد المحسن، بسمة (٢٠١٤/١/١٩)، قراءة في العلاقات الخليجية الصينية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص ٣٧ وما بعدها.
[٥٤] صيدم، محمد محمود صبري (٢٠١٤)، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص٨٤
[٥٥] باكير، علي حسين (٢٠٠٦)، نحو علاقات صينيه خليجيه استراتيجية، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد١٨، مارس، ص ص٢٥-٢٨.
[٥٦] روبرت ماسون (٢٠٢١/٣/١٢)، هل الشراكة الصينية-الخليجية حدودها السماء؟، معهد دول الخليج العربية بواشنطن، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١/٣، متاح على الرابط الالكتروني التالي:https://goo.su/xdzBv
[٥٧] بن هويدن، محمد (٢٠٠٧)، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت :مركز دراسات(الوحدة العربية) العدد١٣، ص٦٩
٥٨ سكاي نيوز عربية، (٢٠٢١/١٢/١٤)، مجلس التعاون الخليجي.. مسيرة راسخة من التنمية الاقتصادية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١/١٦، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/55wmhXo
[٥٩] هو يوي شيانغ، وو سي كه (١٢ /٢٠٢١/١٠)، البناء المشترك لــ "الحزام والطريق" ورفع الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية الي مستوي اعلي، الصين اليوم، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٧، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://goo.su/hLXUlX2
[٦٠] سيد الاهل، عاطف سالم (٢٠٠٥)، العلاقات العربية-الصينية، مرجع سبق ذكره، ص١٣٥.
[٦١] الوعيل، نايف (٢١ /٢٠١٦/١/)، تقرير١٤، اتفاقية تترجم ٧٤ عاما من تطور العلاقات السعودية – الصينية، صحيفة الرياض، العدد ١٧٣٧٧.
[٦٢] منتدى الجيش العربي، (٢٠١١/٥/٢٨)، الصين والسعودية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٣/٢٤، متاح على الرابط التالي:
http://www.arabic.military.com
[63] Ibid, GA afar Karrar, Ahmed, p.17
[٦٤] الوعيل، نايف (٢١ يناير٢٠١٦)، تقرير١٤، اتفاقية تترجم ٧٤ عاما من تطور العلاقات السعودية – الصينية، مرجع سبق ذكره.
[٦٥] السليمان، ياسين (٢٠١٦/١٠/٢٥)، مرجع سبق ذكره

[٦٦] كشك، أشرف محمد (٢٠١٦)، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
[٦٧] وكالة أنباء شينخوا، (٢٠١٦/١/٢١)، "شي يختتم زيارة تاريخية إلى السعودية ويكثّف التعاون في مجال الطاقة"، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٣/٢٦، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/UsdxT
[٦٨] شبكة التجارة الصينية الحرة، الموقع الرسمي لوزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/١٥، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/fD5DnG
[٦٩] قيان، كزومنغ وفولتون، جوناثان (٢٠١٧)، "العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج في إطار مبادرة الحزام والطريق"، المجلة الآسيوية للدراسات الشرق أوسطية والإسلامية، العدد (١١٣)، ص١٢.
[٧٠] رويترز، (٢٠١٧/٣/١٨)، "بكين والسعودية توافقان على المزيد من التعاون في مجال النفط، التصدير إلى الصين"، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/٢٨، متاح على الرابط الالكتروني التالي:https://goo.su/9oNld
[٧١] وكالة أنباء شينخوا، (٢٢ فبراير ٢٠١٩)، "الرئيس الصيني يلتقي بولي العهد السعودي"، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/١٢، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/wcFKRZ
[٧٢] صحيفة فايننشال تايمز، (٢٠٢١)
[٧٣] شبكة (CNN) الأمريكية، (٢٠٢١)
[٧٤] صحيفة ديلي تليغراف (٢٠١٩/٦/٧)، السعودية "تطور برنامج صواريخ باليستية" بمساعدة الصين، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٢٥، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/WvB7f
[٧٥] مجلة درع الوطن، (٢٠١٣/١/١)، العلاقات الصينية الخليجية، الامارات نموذجاً، مجلة عسكرية واستراتيجية، الامارات، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٦/٥، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/wB5bI
[٧٦] وام (١٨ يوليو ٢٠١٨)، العلاقات الإماراتية الصينية نجاحات وتطورات متواصلة عبر التاريخ، جريدة البيان، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٦/١٠، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/8fir71b
[٧٧]غلوبال تايمز، (٢٤يوليو٢٠١٩)، "العلاقات الإماراتية الصينية تزداد قوة"، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٦/١٨، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://goo.su/LcEtjN
[٧٨] arabic.news.cn، (٢٠٢٢/١٢/٨) ، سفير الإمارات لدى الصين: القمة العربية الصينية الأولى ستعمق التعاون عالي الجودة بين الصين والإمارات، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٦/٢٢، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://goo.su/DwfP6
[٧٩] صحيفة الخليج اليوم، (٢٠٢٠/٢/٢١) "التجارة الإماراتية –الصينية تصل إلى قيمة ٣٤,٧ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٩، مبعوث"، تاريخ الدخول٢٠٢٢/٧/٨، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://goo.su/OJU9YC
[٨٠] شي جين بينغ (١٩ يوليو ٢٠١٨)، "تعمل سوياً لمستقبل أفضل"، النص الكامل لمقال موقّع للإعلام الإماراتي (بالصينية)، نقلته وكالة أنباء شينخوا، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٧/١١، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://goo.su/K8fZUg
[٨١] صحيفة الخليج اليوم، ٢١ فبراير ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره.
[٨٢] ميدل ايست اونلاين، (٢٠١٨/٧/٢١)، الإمارات والصين تتفقان على تأسيس شراكة استراتيجية شاملة، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٧/١٨، متاح على الرابط التالي:
https://middle-east-online.com
[٨٣] ميدل ايست اونلاين، (٢٠١٩/٧/٢٢)، توقيع اتفاقات ضخمة في مستهل زيارة ولي عهد أبو ظبي للصين، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٧/٢٠، متاح على الرابط الالكتروني التالي:https://middle-east-online.com

[٨٤] كولين فورمان (٢٤ مارس ٢٠١٩) "صفقة الاتحاد للقطارات استراتيجية للإمارات والخليج والصين"، مجلة ميد، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٧/٢٦، متاح على الرابط الالكتروني التالي:https://goo.su/fC0MUGq

[٨٥] كيفن سميث (٦ أبريل ٢٠٢٠)، "البدء بأعمال تشييد المرحلة الثانية من الاتحاد للقطارات"، مجلة السكك الحديدية الدولية، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٧/٢٩، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://goo.su/TIeIOG

[٨٦] روبرت ماسون (١٢ مارس ٢٠٢١)، هل الشراكة الصينية-الخليجية حدودها السماء؟، معهد دول الخليج العربية بواشنطن، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/٤، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/OlEG

[٨٧] جريدة الاتحاد، (٣ سبتمبر ٢٠٢٢)، السفير الصيني، العلاقات الصينية الإماراتية في أعلى مستوياتها، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/١١، متاح على الرابط التالي:
https://www.alittihad.ae/news

[٨٨] باكير، علي حسين (٢٠١٦)، استراتيجيات الصين النفطية، مجلة العصر، بيروت، ص١٥٢.

[٨٩] تشانغ هونج (٢٠١٦)، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، مجلة سياسات عربية تجاه الصين، وكيل اللغة العربية، جامعة الدراسات الأجنبية ببكين، المجلد ٢، ص١٤١.

[٩٠] المدني، عبد الله (٢٠١٧)، الخليج وسياسة التوجه شرقا، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص١٤٥.

[٩١] باكير، علي حسين (٢٠١٦)، استراتيجيات الصين النفطية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

[٩٢] عبد العزيز، محمد المير احمد (٢٠١٨)، العلاقات الصينية الخليجية: الفرص والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، بيروت، ص٨.

[٩٣] المدني، عبد الله (٢٠١٧)، الخليج وسياسة التوجه شرقا، مرجع سابق، ص ص١٦٧- ١٦٨.

[٩٤] المرزوق، يوسف خالد يوسف (٢٠١٦)، الصين تحيي آمال طريق الحرير والكويت محور استراتيجي، جريدة الانباء الكويتية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/١٩، متاح على الرابط الالكتروني التالي:https://goo.su/cg5dt

[95] Nico line Charlotte Schroder, (May 27th, 2021) China's Belt and Road Initiative: The Debate Over Chinese Foreign Investment in Europe, M.Sc. China and International Relations, University of International Relations, Beijing, China, Aalborg University, Aalborg University; Aalborg, Denmark.

[٩٦] عبد الغفار، محمد (٢٠١٥)، الكويت والصين: شراكة على طريق مدينة الحرير، صحيفة القدس العربي، بحث منشور، تحقيقات، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٨/٢٠، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://www.alquds.co.uk

[٩٧] نجشبانج، جين ليا، وان جانردان (٢٠١٨)، مبادرة الحزام والطريق، الفرص والمعوقات امام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، أكاديمية الامارات الدبلوماسية، الامارات العربية المتحدة، ص١٣.

[٩٨] arabic.news.cn، (٢٠٢١/١٠/٢٧) ، الصين وقطر تتعهدان بتعزيز العلاقات عبر توسيع التعاون الاستراتيجي، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٨/٢٣، متوفر على الرابط التالي:
https://goo.su/CcFFuhu

[٩٩] العلاقات القطرية – الصينية، القنصلية العامة لدولة قطر في قوانغتشو – جمهورية الصين الشعبية، تاريخ الدخول٢٠٢٣/٨/٢٦، متوفر على الرابط التالي:
https://goo.su/SXq7W

[١٠٠] موقع كيو بوست، (٢٠١٨/١/٢١)، ملامح العلاقات القطرية الصينية في أعقاب المقاطعة الخليجية: هل تستفيد قطر حقًا من علاقاتها بالصين؟، شؤون خليجية، تاريخ الدخول٢٠٢٢/٨/٢٨، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
https://goo.su/SYsr

[١٠١] جريدة لوسيل، (٢٠١٩/١١/١٨)، خلال ترؤسه للجنة القطرية الصينية المشتركة بالدوحة.. وزير التجارة: الشراكة القطرية الصينية نموذج بارز في العلاقات الخارجية لقطر، تاريخ الدخول٢٠٢٢/٨/٢٨، متوفر على الرابط التالي:
https://goo.su/c1Kl8Xi

[102] Chen Aizhu, (June 17, 2022) Exclusive: China firms in advanced talks with Qatar for gas field stakes, LNG offtake, Available at: https://goo.su/ed0i

[103] مجدي، مي، (٢٠٢٢/٦/١٧)، مشروع توسعة حقل الشمال القطري يجذب كبرى الشركات الصينية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/٣٠، متوفر على الرابط التالي:https://goo.su/3yYUg

[104] إبراهيم بن عبد الله المطرف، الدبلوماسية الناعمة (١)، الجزيرة السعودية، الاثنين ١٥ مايو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/08fyTyo

[105] طه العانى، عاون متبادل.. ما أشكال الحضور الثقافي الصيني في دول الخليج؟، الخليج أونلاين، ١٣-٠١-٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/tdW01P

[106] السيّد على الهماشى، الدبلوماسية الناعمة ...الصين نموذجًا، الملف الاستراتيجي، يوليو ١٧، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/1UcaNtA

[107] نزار إبراهيم كبيبو، الدبلوماسيّة الثقافيّة وتداخلاتها مع الدبلوماسيّة التقليديّة، والدبلوماسيّة العامّة، والثقافة، والقوة الناعمة، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/CA3wIj

[108] المرجع السابق

[109] حامد حافظ العبد الله، حسن عبد الله جوهر، على عبدالصمد دشتى. (٢٠١٨). تأثير الدبلوماسية الناعمة فى تعزيز العلاقات الكويتية – الصينية: دراسة ميدانية لتوجهات عينة من المجتمع الكويتي مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ٤٦، ع (٣)، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/tKdrBR

[110] الشهابي، عمر، واخرون، (٢٠١٧) الثبات والمتحول الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية، مرجع سابق، ص ٩٨ وما بعدها.

[111] على، سليم كاطع (٢٠٠٩) أثر النفط في التوجه الصيني الامريكي تجله منطقة الخليج العربي بعد عام٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العددان٧٧-٧٨، ص٣٣٢.

[112] صيدم، محمد محمود صبري (٢٠١٤)، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧-٤٨.

[113] صيدم، محمد محمود صبري (٢٠١٤)، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، المرجع السابق، ص ٧٩.

[114] Chi Hung Kwan, (25 June 2008), Risk of stagflation Growing with Crude oil Prices at Record High, Articles, Research Industry (RIETI), pp1-3, Available at: https://goo.su/st3w1lk

[115] عرفة محمد، خديجة (٢٠١٤) أمن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص١٢٣ وما بعدها.

[116] دندن، عبد القادر (٢٠١٤) الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا- شرق وجنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ص١٣٠.

[117] Freeman Briefing, (May 27,2008), Issue in Focus: China's "Going Out" Investment Policy, Center for Strategic & International Studies, Freeman chi air in China Studious, p4.

[118] أحمد، جعفر كرار (٢٠٠٤) صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، العدد ٥٤، ص ص٢-٤

[119] دندن، عبد القادر (٢٠١٤) الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها في محيطها الإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص١٣١

[١٢٠] سلو، عمار محمد (٢٠١٣)، تأثير انتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣١، ص١٤٩.

[١٢١] عبد الحي، وليد (٢٠١١) متغيرات الاستراتيجية الصينية من الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص ص٢-٤.

[١٢٢] القاضي، جمال (٢٠١٧) الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط: الفاعلة والتأثير، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ص٤٢١.

[١٢٣] الشمسي، مازن قاسم مهلهل (٢٠١٩) متغير الطاقة والسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، ص٢٢١.

[١٢٤] منصور، سامي (١٩٩١) تجارة السلاح والامن القومي العربي، مدبولي، القاهرة، ص٦٣.

[١٢٥] دانيال مارك، (١٩٩١) عالم محفوف بالمخاطر، استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، مارك هاينز دانيال، تعريب أدهم شاكر عظيمة، مكتبة العبيكان، ص٣٤.

[١٢٦] البدراني، عدنان خلف (٢٠١٦) أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٦، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص٢٨٠.

[١٢٧] شرعان، عمار (٢٠١٧) السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط ببعد الربيع العربي، الطبعة الاولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، ص ص٢٤٥-٢٤٨.

[١٢٨] سلامة، معتز (٢٠١٦) من التواجد الناعم الي الحضور العسكري: كيف تكون الصين شريكا أساسيا في أمن الخليج؟، مجلة أراء حول الخليج، العدد ١٠٦، مركز الخليج للأبحاث، ص٦٢.

[١٢٩] بن سماعيل، زكريا (٢٠١٣) أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص ص١٤٦-١٦٥.

[١٣٠] سلامة، معتز (٢٠١٦) من التواجد الناعم الي الحضور العسكري: كيف تكون الصين شريكا أساسيا في أمن الخليج؟، مرجع سابق، ص٦٣.

[١٣١] عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، الجزيرة نت، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/١١، متوفر على الرابط التالي:https://goo.su/O5qiU

[132] Christian Le Mere, (May 11, 2020), increasing mutual dependence in Sino-Gulf relations is changing the strategic landscape, Available at: https://goo.su/U61MxAr

[١٣٣] بن علي، عواطف، (٢٠٢٢/١٢/١١)، الخليج والصين على أعتاب شراكة استثمارية ضخمة، جريدة الشرق القطرية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/١٤، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:https://goo.su/irvTrfi

[١٣٤] نصير، أحمد، (٢٠٢٢/١٢/٨)، القمة العربية الصينية.. خارطة طريق للنهوض بمستقبل علاقات تاريخية، العين الإخبارية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/١٥، متوفر على الرابط الالكتروني التالي: https://goo.su/GumQee

[١٣٥] نصير، أحمد، (٢٠٢٢/١٢/٨)، القمة العربية الصينية.. خارطة طريق للنهوض بمستقبل علاقات تاريخية، المرجع السابق.

[١٣٦] شبيب، أسعد كاظم، (٢٠٢٢/١٢/١٥)، الاستراتيجية الصينية – السعودية ومستقبل العلاقات الخليجية –الامريكية، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/١٨، متوفر على الرابط التالي: https://goo.su/77U9Hp